الاستعمار والمقاومة بالمغرب

المسلك: التاريخ والحضارة

الفصل الخامس

الوحدة : 31

الدورة الخريفية

الأستاذ: محمد العروصي

السنة الجامعية

2022-2021

الاستعمار والمقاومة بالمغرب

التصميم

المحور الأول: الازمة المغربية

1. الازمة الداخلية

أ. الوضعية السياسية

ب. المشاكل الاقتصادية

2. العلاقات مع أوروبا: الازمات والتسرب العسكري

أ. الازمة الدولية الاولى

ب. التدخل العسكري

ج. الأزمة الدولية الثانية

المحور الثاني: الحماية واستعمار المغرب

1. الغزو العسكري: المراحل

2.المعاهدة والتنظيم الحكومي والاداري

أ.معاهدة الحماية

ب.المؤسسات الحكومية والادارية

ب.1. التنظيم الحكومي

- المخزن المركزي

- الاقامة العامة

ب.2.الادارة الجهوية والمحلية

-الادارة الجهوية

- الادارة المحلية

المحور الثالث: الغزو العسكري والمقاومة

I. المعطيات الطبيعية والاستراتيجية العسكرية

1. خصائص الغزو العسكري

2. الجغرافيا والمواجهات

3. مصادر وأنواع السلاح

II. معركة تازيزاوت

1. نفوذ امهواش وانخراطهم في المقاومة

2. فشل استقطاب سيدي المكي

3. المعركة

المحور الرابع: الظهير البربري والحركة الوطنية

1. السياسة البربرية

2. ردود الفعل وانطلاقة العمل الوطني

المصادر والمراجع

بالعربية

ابراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، الدار البيضاء، 2016، الجزء 3

أوغست كيوم، البربر المغاربة وتهدئة الاطلس المركزي، 2016

بوسلام، محمد بن البشير، تاريخ قبيلة بني ملال (1854-1916). جوانب من تاريخ دير الأطلس المتوسط ومنطقة تادلا، الرباط، 1991.

بنمنصور، عبد الوهاب، قبائل المغرب، الرباط، 1968

التوفيق، أحمد، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر. اينولتان (1850-1912)، الدار البيضاء، 1978

حجي، محمد، الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي،الرباط، 1964

عربوش مصطفى، من تاريخ منقة اقليم تادلا وبني ملال، الدار البيضاء، 1989

الناصري، أحمد بن خالد، كتاب الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى، الدار البيضاء، 1956

الخديمي علال، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب (1894-1910). حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، الدار البيضاء، 1991

المنصوري، أحمد، كباء العنبر من عظماء زيان والبربر، تحقيق محمد بن لحسن، الرباط، 2004

بالفرنسية

Ayache, Germain, les origines de la guerre du Rif, Rabat, 1981

De Foucauld, Charles, Reconnaissance au Maroc (1883-1884), Casablanca, 1952

Drague, G., Esquisse d'histoire religieuse au Maroc,Paris, 1950

Peyronnet, R., Tadla, Moyen Atlas, pays Zaian, Alger, 1923

Rivet, D., Lyautey et l'institution du protectorat français au Maroc (1912-1925), Paris, 1988

المحور الاول : الأزمة المغربية

شكلت وفاة الحسن الاول سنة 1894 بداية ازمة خطيرة على الصعيدين الداخلي والدبلوماسي، وانتهت هذه الأزمة باحتلال المغرب من طرف الفرنسيين والاسبان ، فما هي مظاهر هذه الأزمة ؟

1- الأزمة الداخلية

أ. الوضعية السياسية:

منذ عهد المولى عبد الرحمان، تم انتقال السلطة داخل الأسرة الحاكمة دون مشاكل تذكر ... إلا أن الفترة السابقة على توقيع معاهدة الحماية عرفت أزمة سلالية خطيرة، ناجمة عن خلع المولى عبد العزيز لتصرفاته المتهورة و عن التسرب الأوربي، وخاصة الفرنسي و الاسباني للمغرب. وكان عمر المولى عبد العزيز عند وفاة والده المولى الحسن 14 سنة، فتمت متابعته من طرف باحماد دون استشارة العلماء. وهذا الإجراء السريع المبرر بظروف وفاة الحسن الأول، وطموحات باحماد ولد مواقف معارضة. وحتى داخل القصر، ظهر فريق مناوئ لباحماد، وحاول مبايعة الابن الأكبر للحسن الأول، مولاي محمد، وتم إلقاء القبض على الأمير ومؤيديه ومصادرة ممتلكاتهم، كما تم تنظيم عدة حملات عسكرية ضد الرحامنة وقبائل تادلا، التي بايعت المولى محمد .

تم إبعاد السلطان الشاب، من طرف الوزير عن جميع الشؤون المخزنية. وبعد وفاة باحماد وجد المولى عبد العزيز نفسه أمام مسؤولية، لم يكن مهيأ لتحملها، وانقسم المخزن إلى فريقين متنافسين، فريق بزعامة الوزير غرنيط، وزير الشؤون الخارجية الداعي إلى التعاون مع فرنسا، وفريق بزعامة وزير الحربية الداعي إلى إصلاحات بمساعدة ألمانيا وبريطانيا، ولكن الاثنان كانا

يعارضان القيام بإصلاحات حقيقية تهدد وضعيتهم وثروتهم مع نهج سياسة ابعاد السلطان عن شؤون الدولة وإغرائه بالألعاب والحفلات حيث تم استقدام الدراجات والسيارات وآلات التصوير والآلات الموسيقية ومختلف أنواع اللعب. مما أدى إلى خلق رأي عام معارض للمولى عبد العزيز وحاشيته .

كما أن ضعف المخزن شجع الفرنسيين، وخاصة انطلاقا من 1890 إلى التسرب إلى الصحراء المغربية. ورغبة منها في توسيع نفوذها أرسلت بعثات استكشافية لهذه المناطق . الأمر الذي أثار غضب السكان، فطالبوا من السلطان إيقاف الزحف الفرنسي، وفي نفس الوقت تجمعوا حول الشيخ ماء العينين لتنظيم المقاومة .

منذ سنة 1895، استقر ماء العينين بزاويته الموجودة بعين سمارة قرب تندوف، وأخذ يبعث برسائل لمختلف القبائل والزعماء داعيا للجهاد، فانتشر صيته لمواقفه وثقافته الإسلامية ولزهده، فالتفت حوله القبائل الصحراوية. وفي سنة 1906 زار ماء العينين فاس واستقبل بحفاوة كبيرة من طرف سكان المدينة والمولى عبد العزيز. وحصل على أسلحة وذخيرة و أموال لمواجهة الفرنسيين. وتحت زعامته انتشرت المقاومة بجميع المناطق الصحراوية، إلا أن المعرفة لم تكن متساوية، فتمكنت القوات الفرنسية من احتلال تاكانت، أدرار وشنكيط ، فتراجع المقاومون إلى المناطق الاخرى بالشمال.

وفي سنة 1910، نقل ماء العينين مقر إقامته إلى تزنيت، وسافر مرة أخرى إلى فاس لطلب الدعم من المولى عبد الحفيظ، الذي كان من مؤيديه، وفي نفس السنة توفي بتزنيت في نونبر، تاركا لابنه الهيبة مسؤولية قيادة المقاومة .

أظهراحتلال المناطق الصحراوية، والتدخل العسكري الفرنسي بالشرق و الشاوية، مولاي عبد العزيز كمتعاون مع أعداء الله والدين حسب فتوى علماء مراكش، فارتفعت وثيرة الاضطرابات. كان للمولى عبد الحفيظ، خليفة لأخيه بالمناطق الجنوبية واتخذ موقا معارضا لسياسة عبد العزيز، فظهر لدى الرأي العام، بأنه الأمير القادر على تحرير البلاد، وتم إرسال مجموعة من الرسائل

تناشده بتحمل المسؤولية، فتمت مبايعته بمراكش يوم 16 غشت 1907 من طرف أعيان وعلماء المدينة .

اضطربت الأوضاع بمدينة فاس، بعدما غادرها المولى عبد العزيز على رأس حملة عسكرية ضد أخيه، حيث ثار زعيم الزاوية الكتانية محمد بن الكبير الثنائي، محاولا الحصول على بيعة سكان المدينة. إلا أن الشرفاء والعلماء وزعماء القبائل بايعوا المولى عبد الحفيظ بشروط، من أهمها:

- تحرير المناطق المحتلة

- رفض مقررات مؤتمر الجزيرة الخضراء.

- إلغاء امتيازات الأجانب.

ولهذا فإن الثورة، التي حملت المولى عبد الحفيظ إلى السلطة كانت تهدف أساسا إلى مقاومة الفرنسيين وتحرير البلاد. بل إن زعماء فاس كانوا يسعون إلى إصلاحات سياسية عن طريق تبني دستور يغير من طبيعة النظام على غرار ما وقع في تركيا . وقد رأى بعض المثقفين ان النظام الدستوري والتمثيلي هو الكفيل بإخراج البلاد من أزمتها، فظهر تياران إصلاحيان : تيار ديني بزعامة الشيخ ماء العينين، وتيار سياسي بزعامة شباب مثقف، وتم تقديم مشروع للمولى عبد الحفيظ .

" بما أن الوقت قد دعا إلى الإصلاح، والشبيبة العصرية، قد هللت، وانشرحت صدورها له وجلالة سلطانها الجديد (المولى عبد الحفيظ يعرف لزومه، فنحن لا ندخر جهدا في المناداة بطلبه على صفحات الجرائد من جلالته ، وهو يعلم أننا ما قلدناه ببيعتنا، واخترناه لامامتنا، وخطبنا وده، رغبة منا وطوعا من غير أن يجلب علينا بخيل ولا رجال ، إلا أملا في أن ينقدنا من وهذة السقوط التي أوصلنا إليها الجهل والاستبداد، فعلى جلالته أن يحقق رجاءنا، وأن يبرهن للكل على أهليته ومقدرته على ترقيه شعبه وعلى رغبته في الإصلاح وجدارته بإدارة ما قلدته أمته، والذي نرجو منه قبل كل شيء هو فتح المدارس ونشر المعارف، وأن يكون التعليم الابتدائي إجباريا وأن يولي ذوي

الكفاءة والاستحقاق والأهلية، ويقرب إليه ذوي العقول الراجحة والأفكار الحرة الراقية ويحترس من الوشاة والجواسيس ... إلخ .

وفي رسائله لمختلف القبائل، أكد السلطان الجديد على العمل على تحرير البلاد. وخلال أشهر تمكن من القضاء على جميع الثورات. إلا أن المولى عبد الحفيظ واجهته مجموعة من الصعوبات، فالكتاني الذي فقد مكانته أخد يتصل بقبائل منطقة مكناس للحصول على بيعتهم، كما عانى السلطان من النفوذ الكبير للمدني الكلاوي، وفي ينفس الوقت ازدادت المؤامرات الأجنبية، فكل الدول الأوربية ضغطت على المولى حفيظ لقبول مقررات مؤتمر الجزيرة الخضراء، وإيقاف الجهاد كشرط مسبق للاعتراف به، وفي نفس الوقت وسعت كل من فرنسا واسبانيا نفوذهما في المغرب وفي خضم هذه الأحداث تعمقت الأزمة المالية.

ب. المشاكل الاقتصادية

ادت المصاريف الضخمة للمولى عبد العزيز وتسارع وثيرة الاضطرابات الى تعميق حدة الأزمة المالية وأجبرته على متابعة إصلاحات الحسن الأول. تبنى المولى عبد العزيز إصلاحا نقديا وماليا. فقام بسك عملة لتعويض العملة الحسنية؛ إلا أنها عرفت نفس المصير. وسك عملة ثانية في باريس ولندن وبرلين معادلة للعملية الفرنسية والاسبانية، ولكن دون جدوى. ورغبة منه في الرفع من المداخيل قام عبد العزيز بإجراء إصلاح ضريبي راديكالي، فقد ألغى الضرائب الشرعية الزكواة والأعشار، ووضع ضريبة واحدة هي الترتيب؛ حيث سيتم تحديد الضريبة حسب ممتلكات الأشخاص من أغراس، وبهائم وحبوب مع تحديد النسبة وإخضاع الجميع الضعفاء والأقوياء. لضمان مداخيل قارة للدولة وإلغاء الامتيازات. وأنيطت مهمة التطبيق للأمناء. وارتكب المخزن خطأ بإلغاء الضرائب الشرعية القديمة قبل تفعيل الترتيب. وخلال سنتين لم يتم تحصيل أية ضريبة. الأمر الذي عمق الأزمة المالية للمخزن. ولمعالجة هذا الوضع ، التجأ السلطان إلى القروض الاجنبية.ففي سنة 1902، اقترض المغرب من فرنسا 7.500.000 فرنك من بنك باريس وبنك البلاد المنخفضة. وفي سنة 1903 تم الحصول على قرضين من نفس المبلغ من البنوك الانجليزية

والاسبانية. وتم استعمال القروض لأداء ديون عبد العزيز، وتمويل الحملة ضد بوحمارة. فأصبحت الخزينة فارغة، مع الالتزام بأداء أقساط الديون والفوائد. فانقسمت الآراء بين التقليل من المصاريف أو اللجوء إلى قروض جديدة، وتم اعتماد الحل الثاني. وتمكنت مجموعة من البنوك الفرنسية من ابعاد المنافسين وفرض شروط جديدة . فمقابل 62.500.000 فرنك بفائدة 5 %، تم تخصيص مداخل الجمارك في الموانئ المفتوحة للتجارة لخدمة الدين تحت مراقبة الفرنسيين باقتطاع 60 % من المداخيل، كما التزم السلطان بإنشاء بنك للدولة. وهكذا فقد المغرب جزءا من سيادته ونصيبا هاما من مداخيل الخزينة دون معالجة الأزمة المالية تاركا لخلفه إرثا ثقيلا. حيث وصلت الديون سنة 1906 إلى 206 مليون فرنك.

ومنذ بيعته أرسل المولى عبد الحفيظ بعثة إلى هامبورغ للحصول على قرض لفرض سلطته ومواجهة بوحمارة والوقوف قي وجه الفرنسيين وأداء ديون أخيه عبد العزيز. ولإخلاء الدار البيضاء والمغرب الشرقي طالبت فرنسا بغرامة مالية ضخمة. فاضطر المولى عبد الحفيظ إلى اقتراض 100 مليون فرنك بإشراف الهيئة الدبلوماسية في طنجة وخصص المبلغ لأداء قسط من الديون وإنجاز الأشغال العامة، وتعويض الأوربيين الذين لحقت بهم أضرارا في حادثة الدار البيضاء .

ولضمان القرض جعل السلطان مجموع مداخيل الجمارك تحت المراقبة الأوربية، ومنح للشركات الأوربية امتياز احتكار التبغ واستغلال بعض أراضي الدولة الموجودة قرب الموانئ .

أدت هذه الازمة الى تعميق الازمة الاقتصادية والى شل المخزن حيث اصبح عاجزا عن مواجهة الضغوطات الخارجية والتدخل الاجنبي في كل الامور السياسية والاقتصادية. فأصبح كما يقول الناصري، في الاستقصا، كطائر بدون جناحين.

2. العلاقات مع اوروبا: الأزمات والتسرب العسكري

أ.الأزمـــة الدولية الأولـــى

انكسر التوازن الدبلوماسي، الذي كان المغرب يعتمد عليه خلال القرن التاسع عشر في عهد السلطان المولى عبد العزيز لصالح فرنسا. ولإخلاء الساحة والانفراد بالمغرب، عملت فرنسا على إبعاد المنافسين مقابل بعض التنازلات. ففي سنة 1902، اعترفت إيطاليا لفرنسا بأن المغرب منطقة نفوذ فرنسي مقابل اعتراف الأخيرة بالنفوذ الايطالي في طرابلس. أما مع انجلترا فقد كانت المفاوضات جد صعبة للنفوذ الكبير لابريطانيا بالمغرب. فقد كان للانجليز حضور قوى بجانب السلطان، وتحت تأثيرهم شرع السلطان في الإصلاحات. ففي سنة 1902، وضع الانجليز ثلاثين موظفا تحت تصرف السلطان، وانتهت المفاوضات بين الجانبين إلى اتفاق سنة 1904، الذي ينص على إطلاق يد فرنسا في المغرب مقابل التنازل عن مصر لانجلترا. وهذا التقارب الفرنسي - الانجليزي لا يمكن فهمه إلا في إطار المشاكل الناجمة عن التوسع الأوربي وسياسة المحاور.

دفع فشل التقارب الانجليزي الألماني، وإعادة بناء الأسطول الحربي الألماني وانعدام الثقة بين الطرفين، انجلتيرا إلى التقارب مع فرنسا وتوقيع اتفاقية سنة 1904 مع الاحتفاظ على امتيازاتها الاقتصادية، حيث نصت على الحرية التجارية وفتح الموانئ وجعل منطقة طنجة منطقة دولية والتخلي عن المنطقة الشمالية لاسبانيا. وهذا الاتفاق فتح المفاوضات مع اسبانيا، والتي شرع فيها منذ سنة 1902 دون نتيجة، وتوصل الطرفان إلى اتفاق 7 أكتوبر 1904. وبهذا انضمت اسبانيا إلى الاتفاقية الفرنسية الانجليزية، وحصلت بموجبها على المنطقة الشمالية من ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى سبو وملوية، وعلى المنطقة الجنوبية انطلاقا من سيدي أفني.

أثارت هذه الاتفاقيات حفيظة ألمانيا، التي تم استبعادها. وكان لهذه الأخيرة مصالح كبرى في المغرب، فنظم رجال الأعمال الألمان حملة داخل ألمانيا لتعبئة الرأي العام بواسطة الصحف. واستغل عبد الحفيظ الوضع، فبعث يهوديا إلى ألمانيا للاقتراض فقبلت البنوك الألمانية مقابل استغلال المناجم بالحوز والأطلس. ومنذ أواخر سنة 1904، شجعت ألمانيا السلطان للوقوف

في وجه الضغوط الفرنسية، ووصل السفير الألماني إلى فاس، في الوقت الذي كان فيه الوزير الفرنسي سانت روني تايلاندي Saint René Taillandier، يقدم فيه خطة للإصلاح بعد التفاهم مع اسبانيا وانجلترا. وشجعت المانيا السلطان على رفض المقترحات الفرنسية، وطالبت يعقد مؤتمر دولي، بل إن ألمانيا قررت إظهار قوتها عندما وصل كيوم الثاني إلى طنجة يوم 31 مارس 1905. وتم استقباله من طرف المخزن والسكان، وأصدر عدة تصريحات مفادها معارضة كل من شأنه أن يهدد المساواة بين الدول الأوربية في المغرب، وأن المغرب دولة مستقلة. وكان هدف ألمانيا كسر التحالف الفرنسي الانجليزي – الاسباني وإجبار فرنسا على الدخول في مفاوضات و تدويل القضية المغربية. ولإجبار فرنسا عقد مؤتمر دولي لجأت ألمانيا إلى التهديد في وقت كانت فيه الأجواء مشحونة في أوربا تندر بالحرب، فاضطرت فرنسا في الأخير إلى قبول المقترح الألماني .

اجتمعت الدول في الجزيرة الخضراء يوم 16 يناير 1906 بمشاركة 13 دولــة (الدول الموقعة على اتفاقية مدريد)، ووجدت ألمانيا نفسها معزولة، وتحولت المفاوضات إلى جدال طويل بين الوفد الألماني والوفد الفرنسي، واعترف المؤتمر باستقلال المغرب ووضعه تحت إشراف الدول الأوربية، كما نص على الحرية التجارية والمساواة الاقتصادية، ولكنه كرس تدخل الدول الأوربية في الشؤون المالية والسياسة بواسطة الهيئة الدبلوماسية في طنجة وخاصة فرنسا واسبانيا، كما نص المؤتمر على إحداث شرطة فرنسية واسبانية في الموانئ المغربية وخصص 2,5 % من الجمارك لتهيئة الموانئ، وخاصة ميناء الدار البيضاء، وأخيرا نص الفصل الخامس "على إنشاء بنك دولي يقسم رأسماله على الشكل التالي:

1/3 فرنسا .

1/3 انجلترا وألمانيا .

1/6 اسبانيا .

الباقي للدول الأخرى .

ولهذا، فإن مؤتمر الجزيرة الخضراء وضع المغرب تحت الوصاية الدولية

ب.التدخل العسكـــري :

ولدت مقررات مؤتمر الجزيرة الخضراء استياء عميقا لدى المغاربة، فبتكريسها للتسرب الأوربي، عددت فرص المواجهة بين السكان والأوربيين، وذلك ما عبر عنه وزير الخارجية المغربي بن سليمان، عقب انتهاء المؤتمر بعدم قدرة المخزن على حماية مصالح الدول الأوربية، وباتجاه الأوضاع إلى التدهور والفوضى.

وفعلا، استغلت فرنسا بعض الأحداث لغزو البلاد عسكريا، فقد دفعاغتيال الطبيب موشان Mauchon بمراكش في مارس 1907، الفرنسيين إلى احتلال المنطقة الشرقية، حيث تقدمت قوات من 3 فرق عسكرية وبطاريات مدافع فتجاوزت الحدود، واحتلت وجدة واستقرت بالمدينة حامية عسكرية، ونظمت حملات ضد بني يزناسن وعدد من المناطق الشرقية. وفي سنة 1908 عين اليوطي مسؤولا عسكريا عن الحدود المغربية الجزائرية، فأخذ في احتلال المغرب الشرقي بطريقة منهجية .

وفي مدينة الدار البيضاء، اتخذ الموظف الفرنسي المراقب مكاتب الأمناء مقرا له، لتطبيق شروط قرض 1904، فأصبح يراقب جميع العمليات، وفي ماي 1907 قررت الشركة المغربية، الشروع في تهيئة الميناء، فتم بناء خط حديدي صغير لاستعمال القطار. الأمر الذي أثار غضب السكان، فقاموا بمهاجمة الميناء وقتل تسعة أوربيين، فتم إرسال بارجة حربية وسفينتين، وتم احتلال المدينة وحاولت القبائل تحريرها دون جدوى.

ولد احتلال الدار البيضاء موجة عارمة من الغضب، فأخذت القبائل تهاجم القوات المحتلة، وتعالت الأصوات للجهاد، فتم رفع عدد القوات إلى 15.000 جندي تحت قيادة الجينرال امندي Amandie ، الذي كلف باحتلال مجموع منطقة الشاوية .

في خضم هذه الأحداث، تمت مبايعة المولى عبد الحفيظ لطرد الغزاة، وخاصة الفرنسيين من المنطقة الشرقية والشاوية، فدخل هذا الأخير في مفاوضات مع فرنسا التي فرضت شروطا تعجيزية. وفي يوم 22 فبراير 1910، قدم القنصل الفرنسي إنذارا أخيرا للسلطان لتطبيق الاتفاق الموقع في باريس بين الوزير المقري والسلطات الفرنسية يوم 4 مارس 1910، المتعلق بشروط إخلاء الشاوية والمنطقة الشرقية والمتمثل في تكوين قوات مغربية تحت إشراف ضباط فرنسيين وتوقيع اتفاق حول الغرامات المستحقة لفرنسا .

موازاة مع الغزو العسكري والفرنسي، تذرعت اسبانيا بالاتفاقية الاسبانية – الفرنسية لسنة 1904 فشرعت في احتلال المنطقة الشمالية. في شهر يونيو 1909 شرعت في بناء خط حديدي بين بني بو يافروح ومليلية، فحاصر السكان المنطقة ودمروا الخط وقتلوا 4 عمال. فتدخل الجنرال مارينا Marina بقواته، وأعاد احتلال المنطقة ومناطق مجاورة، إلا أن قبائل الريف توحدت، فاستمرت المعارك خلال صيف 1909 بين قوات Marina المكونة من 50 ألف جندي وقبائل المنطقة. وكثف الأسبان تحركاتهم العسكرية ضاربين بعرض الحائط حقوق المخزن والمواثيق والاتفاقيات الدولية، بل إن ملك اسبانيا أصدر مراسيم لبناء طريق مليلية، سلوان وسبتة – تطوان للتمكن من استغلال مناجم المنطقة. وتم تنظيم حملة واسعة لاستقطاب السكان بمنح الحماية القنصلية. ولوضع نهاية لهذه الحالة، وقع السلطان مع الاسبان اتفاقية يوم 16 نونبر 1910، يتم بموجبها إخلاء منطقة الريف مقابل تكوين قوات مغربية تحت إشراف الضباط الاسبان، وأداء غرامة حرب بقيمة 65 مليون بسيطة، إلا أن هذه الاتفاقية لم تضع حدا للتوسع الاسباني. وفي شهر يونيو 1911، استغلت اسبانيا اضطرابات في منطقة الغرب، فاحتلت العرائش، وبنت ثكنات عسكرية، كما احتلت القصر. وفي 22 فبراير 1912، تم احتلال أصيلا، وأرسل العقيد سلفيستر Sylvestre، أمرا إلى كل القبائل ينص على تأذية الضرائب للأسبان .

وتمت التحركات الفرنسية – الاسبانية في تناقض تام مع الاتفاقيات الدولية، الأمر الذي أدى إلى احتجاج الدول الأوربية الأخرى وخاصة ألمانيا، فظهرت أزمة عالمية ثانية .

ج.الأزمـــة الدولية الثانيـــــة :

منذ سنة 1905، لم تتوقف ألمانيا عن معارضة التسرب الفرنسي للمغرب، وسادت حالة من التوتر بين الدولتين. ومن أخطر المشاكل : قضية الفارين من الجندية من الدار البيضاء. ففي 25 شتنبر 1908، حاول القنصل الألماني إرسال مجموعة من الألمان الفارين من الجيش الفرنسي ضمن الفرقة الأجنبية، فتم توقيفهم بواسطة البحرية الفرنسية، وأثناء الجدال تمت إساءة معاملة القنصل الألماني، وتطورت الأحداث إلى درجة الحديث عن حرب بين الدولتين. وتم رفع القضية أمام المحكمة الدولية في "لاهاي". وكانت ألمانيا تبحث عن اتفاق مع فرنسا لتنمية وتطوير مصالحها الاقتصادية. وحسب اتفاق 8 فبراير 1909، اعترفت ألمانيا لفرنسا بحقوقها السياسية الخاصة في المغرب واتفق الطرفان على خلق شراكة اقتصادية بواسطة شركات مختلطة لاستغلال المناجم وإنجاز الأشغال العمومية. إلا أن هذا الاتفاق واجهته مجموعة من الصعوبات أثناء التطبيق، وقامت إحدى الشركات الألمانية مانيسمان Mannesmann بالتعامل مباشرة مع السكان والسلطات . الأمر الذي اعتبر من طرف فرنسا خرقا واضحا للاتفاقية السالفة الذكر، بل إن ألمانيا شرعت في توسيع نفوذها بمنطقة سوس، حيث تخلى المولى عبد الحفيظ عن آلاف الهكتارات ل Mannesmann للتنقيب عن المعادن واستغلالها فلاحيا. فقدم من ألمانيا تجارا ألمانيين للاستقرار في أكادير مدعومين ببوارج حربية، وكان الهدف هو كسر التحالف الفرنسي - الانجليزي، والحصول على تنازلات من قبل فرنسا . وفعلا تم التوقيع يوم 4 يونيو 1911، على اتفاقية بين الدولتين، تتنازل بموجبها فرنسا على جزء من الكونغو مع إقرار المساواة الاقتصادية في المغرب مقابل إطلاق يد فرنسا في المغرب. وبهذا الاتفاق أزيلت اخر عقبة لاستعمار المغرب. وفي سنة 1911، حاصرت القوات الفرنسية مدينة فاس، وفي 24 مارس 1912، أرسلت فرنسا وزيرا إلى فاس للتوقيع على عقد الحماية، وبعد 6 أيام من المفاوضات، اضطر المولى عبد الحفيظ إلى توقيع الحماية يوم 30 مارس 1912، ولكنه ما لبث أن تخلى عن العرش لصالح مولاي يوسف، فابتدأت مرحلة جديدة في تاريخ المغرب.

المحور الثاني : الحماية واستعمار المغرب

بعد فرض الحماية على المغرب، اضطرت السلطات الاستعمارية إلى استعمال القوة لغزو البلاد، مع وضع هياكل سياسية جديدة. وهكذا فإن النظام الجديد قسم المغرب إلى مجموعة من المناطق المختلفة، وشرع في استغلال البلاد اقتصاديا في إطار اقتصاد كلونيالي لصالح أقلية من الأوربيين وبعض المغاربة. مما أدى الى تغيير جذري للبنيات التقليدية العتيقة والعلاقات الاجتماعية.

لم يتم الاحتلال دون عمليات مقاومة، فمباشرة بعد توقيع عقد الحماية ثارت القوات المخزنية وسكان مدينة فاس، وقتلوا مجموعة من الأوربيين الموجودين بالمدينة يوم 12 أبريل

1912. وظهر جليا أن فرنسا لا يمكنها فرض سلطتها إلا بالقوة، ولهذا الهدف تم تعيين الجينرال اليوطي، مقيما عاما بالمغرب بتاريخ 27 أبريل 1912 .

1.الغـــزو العسكـــري

أ. الخصائص العامـــة

لتبرير استعمال القوة وتسهيل عمليات الاحتلال، تم غزو البلاد باسم السلطان، تحت ذريعة إخضاع البلاد لسلطته.

وتغيرت طرق ووسائل الغزو حسب ظروف كل منطقة. ففي المناطق السهلية، تم الاعتماد على التحرك السياسي مع استعمال القوة. ولتفادي الخسائر، نهج اليوطي منذ البداية سياسة تقوم على الفصل بين المناطق الخارجة عن النفوذ، استعمال القبائل الخاضعة ضد القبائل المقاومة، استقطاب القواد والأعيان وإعطائهم وعودا بالاستمرار في مناصبهم. وفعلا فبفضل مساندة العبدي والكلاوي والمتوكي والكونفدافي تم احتلال عبدة، والأطلس الكبير الغربي وسوس. إلا أن الصعوبات الحقيقية، بدأت تظهر عند الاقتراب من المناطق الجبلية. وأكد كيوم أن نظرية اليوطي القائمة على إظهار القوة لتفادي استعمالها، فقدت صلاحيتها في مواجهة قبائل عازمة على القتال حتى النفس الأخير .

"إظهار القوة لتفادي استعمالها، ورشة تساوي فرقة عسكرية، لا يمكن أن تتطابق بصورة كاملة مع أناس عازمين على الدفاع على استقلالهم إلى أقصى الحدود."

ولهذا أصبح استعمال القوة الوسيلة الوحيدة للإخضاع. ولبلوغ هذا الهدف، كانت فرنسا تتوفر على جيش قوي هو جيش افريقيا. (L'armée de l'Afrique). يشكل في الأغلب على مستوى القيادة من ضباط، كان لهم ماضي استعماري وتجربة في الجزائر. وإلى غاية سنة 1925، ترأس اليوطي العمليات العسكرية وكان يجمع بين وظيفة المقيم العام والقائد الأعلى للقوات المسلحة. وبعد مغادرته للمغرب، تم الفصل بين الوظيفتين مع استمرار تبعية القيادة العليا

للجيش المقيم العام ولوزارة الحرب، حيث أصبحت الوزارة تصدر التعليمات وتوفر الوسائل الضرورية لاستكمال عمليات الغزو.

أما على المستوى الجهوي فقد كان هناك تداخل بين السلطة السياسية والعسكرية، فعلى رأس مختلف الجهات نصب ضباط يجمعون بين السلطة السياسية والعسكرية، وكانت مهمتهم الرئيسية تثبيت الوجود الفرنسي والإشراف على العمليات.

أما قوات الاحتلال، فكانت مكونة من القوات النظامية والقوات الإضافية Forces supplétive. تتكون القوات النظامية أساسا من وحدات أجنبية تحت قيادة ضباط وضباط الصف، أما القوات الإضافية فتتكون من المجندين المغاربة تحت قيادة ضباط الشؤون الأهلية، وتتكون من الكوم والمخازنية ومجندي القبائل، وكانت مهمتها تتمثل أساسا في تقدم القوات النظامية وحراسة وحماية المراكز العسكرية وحماية الاتصال. ولتقليل الخسائر كانت تكلف بالهجوم الأول، ولهذا كانت الخسائر في صفوفها جد مرتفعة وأحيانا تتكبد وحدها الخسارة، فهي تشكل رأس الرمح خاصة إذا ما تم تأطيرها.

أما الفرقة المتحركة groupe mobile وهي فرقة نظامية، فهي تضم جميع الوحدات والخدمات والأسلحة، وهي أكبر وحدة قتالية.

وفيما يتعلق بعدد الجنود، فقد كان عددهم سنة 1912، 50 ألف جندي، وارتفع العدد إلى أن وصل على 130 ألف، أما خلال حرب الريف، فقد وصل العدد إلى 325 ألف و400 ألف جندي إضافي تحت قيادة 60 جينرالا ومارشالا.

استعملت أثناء عمليات الغزو، أسلحة متطورة ومن بينها الطائرة التي استعملت للاستطلاع وتصوير المواقعوالقصف. ولجأ الفرنسيون إلى استعمال نفس الأساليب التي استعملت أثناء الحرب العالمية الأولى.

أما التكتيك الحربي، فقد تم تحديده حسب التجارب الميدانية. فإلى غاية سنة 1928 كانت الفرق المتنقلة تهاجم نهارا . الأمر الذي مكن القبائل من تنظيم المقاومة والهجوم، وانطلاقا من سنة 1929 تم اعتماد تكتيك جديد يعتمد على المباغتة وإخفاء أماكن تمركز القوات، والتقدم ليلا والاستعمال الكثيف للطيران والمدفعية ومسلحي القبائل . مع محاصرتها وحرق محاصيلها وقصف القطعان. ولاحكام السيطرة، كان يتم تجهيز كل منطقة بالطرق والثكنات.

ب.مراحـــــل الغـــــزو :

ورغم الاستعمال الكثيف للقوة، فقد كانت عملية الغزو طويلة وصعبة، وتطلبت 22 سنة لإخضاع البلاد. ومن هنا لابد من التمييز بين المراحل:

*المرحلة الأولى (1912-1914)

خلال هذه المرحلة، تمكنت القوات الغازية من احتلال السهول والمدن، أي ما يسمى بالمغرب النافع، حيث تمت السيطرة على الدار البيضاء ووجدة ومنطقة الشاوية، ودكالة وعبدة ومراكش والأطلس الكبير وسوس . ومكنت السيطرة على تازة من ربط المغرب الشرقي بالغرب. وهذه السيطرة تمت بمساعدة القواد الكبار.

*المرحلة الثانية: (1914-1920)

تم التركيز على منطقة الأطلس المتوسط لضمان الاتصال مع الجزائر وبين مكناس والساحل ومراكش وفاس عبر نادلا. ونهجت قوات الاحتلال خلال هذه المرحلة سياسة تقوم على حصار المناطق الجبلية وتدمير اقتصادها. فتم احتلال قصبة تادلا وأزرو وخنيفرة وتوالت عمليات الاحتلال حيث تم إخضاع زايان سنة 1920 .

*المرحلة الثالثة : (1921-1930)

انطلاقا من سنة 1921 وإلى غاية 1926، أصبح إخضاع الريف المهمة الرئيسية والتي انتهت منها القوات الفرنسية – الاسبانية سنة 1926. وظلت مناطق شاسعة خارجة عن النفوذ الفرنسي : تافيلالت، الأطلس الكبير الأوسط والشرقي، جبل صاغرو، الأطلس الصغير وادي الذهب وموريطانيا.

*المرحلة الرابعة : (1931- 1934)

في بداية سنة 1931 تمكنت قوات الاحتلال من إخضاع تافيلالت ومنطقة الواحات، كما تم احتلال أسيف ملول بعد معرفة تازكراوت سنة 1932 وجبل بادو ومجموع منطقة الأطلس الكبير الشرقي وجبل صاغرو بعد معارك عنيقة كمعركة بوغافر سنة 1933، وهي آخر جيوب المقاومة بالمغرب.

2. المعاهدة والتنظيم الحكومي والاداري

موازاة مع بسط السيطرة على المغرب، عملت السلطات الاستعمارية على إنشاء مؤسسات تمكنها من إدارة و استغلال البلاد، وانبثقت هذه المؤسسات من معاهدة الحماية. فما هي طبيعة المعاهدة والتنظيم الحكومي والإداري خلال الفترة الاستعمارية؟

أ. معاهدة الحماية

- نص المعاهدة

" بناء على اهتمام حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجلالة الشريفة، بتأسيس حكم منظم في المغرب، قائم على السكينة الداخلية والامن العام، ومساعد على ادخال الاصلاحات وضمان نمو البلاد الاقتصادي، اتفقت الحكومتان على المواد التالية:

الفصل الاول: اتفقت حكومة الجمهورية الفرنسية مع جلالة السلطان على انشاء نظام جديد في المغرب يسمح بالاصلاحات الادارية والقضائية والدراسية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الحكومة الفرنسية فائدة في ادخالها للتراب المغربي.

وهذا النظام (الجديد) سيحفظ الوضعية الدينية وحرمة السلطان ومكانته المعتادة وتطبيق الدين الاسلامي، وسيصون المؤسسات الاسلامية، خصوصا مؤسسات الاحباس كما انه سيضمن تنظيم مخزن شريف على اساس اصلاحي.

وستتفاوض حكومة الجمهورية مع الحكومة الاسبانية في موضوع المصالح التي لها بالمغرب، من اجل موقعها الجغرافي، وممتلكاتها الارضية على الشاطئ المغربي.

كما ان مدينة طنجة ستحتفظ بالطابع الخاص الذي اعترف لها به، والذي سيحدد نظامها البلدي.

الفصل الثاني: يقبل جلالة السلطان منذ الان، ان تشرع الحكومة الفرنسية بعد اعلام المخزن، في الاحتلالات العسكرية التي تراها ضرورية لاستتباب السكينة وتأمين المعاملات التجارية في التراب المغربي، كما انه يقبل ان تزاول الحكومة الفرنسية كل عمل من أعمال الحراسة برا وبحرا في المياه المغربية.

الفصل الثالث: تتعهد حكومة الجمهورية بان تبذل لجلالته الشريفة تأييدا دائما ضد كل خطر سيهدد شخصة او عرشه او سيقلق راحة ايالته. وستقدم نفس التاييد لوارث العرش ولتابعيه من بعده.

الفصل الرابع: سيصدر الامر من جلالته الشريفة او من السلطات التي ينيبها جلالته، بالتدابير التي يقتضيها نظام الحماية الجديد طبقا لاقتراح الحكومة الفرنسية. وكذلك سيجري الامر في الضوابط الجديدة وتنقيحات الضوابط الموجودة من قبل.

الفصل الخامس: سيكلف نواب فرنسا الدبلوماسيون والقنصليون بتمثيل المغرب وحماية الرعايا المغاربة والمصالح المغربية في الخارج.

الفصل السابع: ستحدد حكومة الجمهورية الفرنسية، وحكومة الجلالة الشريفة، باتفاق مشترك، اصول تنظيم مالي يسمح بضمان التزامات الخزينة الشريفة وجباية مداخيل المملكة بانتظام، مع رعاية الحقوق المخولة لحامل سندات الديون العمومية المغربية.

الفصل الثامن: يمتنع جلالته الشريفة، من ان يعقد في المستقبل رأسا، او بواسطة، أي سلف عمومي او خصوصي، او يمنح أي امتياز على أي شكل كان، دون ترخيص من الحكومة الفرنسية.

الفصل التاسع: سيقدم هذا الاتفاق لمصادقة حكومة الجمهورية الفرنسية، وسترفع وثيقة هذه المصادقة الى جلالة السلطان في اقصر اجل ممكن.

واقرار ما هو اعلاه، حرر الموقعان هذا الاتفاق وختماه بطابعهما.

وحرر بفاس في 30 مارس 1912، موافق 11 ربيع الثاني 1330ه.

توقيع (1) **توقيع(2)**

رينيو، سفير فرنسا **عبد الحفيظ، سلطان المغرب**

تم تعريف الحماية على أنها نظام يهدف إلى إدخال إصلاحات وتسهيل التطور الاقتصادي للمغرب.

فوحدة المغرب، المعترف بها بواسطة المعاهدات السابقة، تم التحايل عليها باتفاق الحكومتين الفرنسية والاسبانية على اقتسام مناطق النفوذ، كما ظهر ذلك جليا بتوقيع معاهدة الحماية الاسبانية يوم 27 نونبر 1912 .

أما فيما يتعلق بسلطة السلطان، فقد كانت المعاهدة غامضة، فهذه السلطة لم يتم الاعتراف بها بشكل صريح، ولكن بطريقة ضمنية (البند 1 و 3). فالمعاهدة " تحفظ الوضعية الدينية وحرمة السلطان ومكانته المعتادة وتطبيق الدين الإسلامي" وتقدم له الدعم لمواجهة أي خطر يهدد شخصه أو عرشه. وأصبحت سلطة السلطان منقوصة، حيث أن الحفاظ على الأمن، والدفاع والتمثيل الخارجي؛ و المالية أصبح من اختصاص السلطة الاستعمارية، ويتمتع بسلطة تشريعية دون أن يكون له الحق في صياغة القوانين. وهكذا، فإن عقد الحماية قسم السلطة بين السلطان و المقيم العام. فهذا الأخير لا يمكنه إصدار قوانين دون موافقة السلطان، والسلطان لا يمكنه فعل أي شيء دون الاتفاق مع المقيم العام. وحتى النقض المعترف به للسلطان، مثل في الحقيقة السلطة الوحيدة الممنوحة للسلطان، لأن رفض توقيع الظهائر المقدمة من طرف المقيم العام، تؤدي إلى إحداث شلل في النظام. ولهذا فإن معاهدة الحماية تحمل في جوهرها عناصر التناقض والصراع .

هذا الغموض، جعل من الصعب تحديد مفهوم الحماية بدقة، وكان المولى عبد الحفيظ واعيا بالصعوبات الناجمة عن الغموض، وعندما سأل أحد الانجليز Dr Waisgarbar ، حول رأيه في التنظيم الحكومي المستقبلي، أجاب عبد الحفيظ بما يلي : "هناك طريقتين لحل المشكل: الإدارة المباشرة بواسطة موظفين فرنسيين أو التعاون الوثيق بين موظفي المخزن، كعناصر تنفيذية في اتصال مباشر مع السكان، وموظفين فرنسيين مكلفين بالمراقبة، وأنا أتبنى الحل الثاني، ولكن تجربتي تجعلني أشك في إمكانية تطبيقها بشكل فعال. "

أما حسب اليوطي، فإن نظام الحماية يقوم على المحافظة على المؤسسات التقليدية والمخزن، تحت مراقبة سلطات الاحتلال. إلا أن تطور النظام، جعله يتحول إلى إدارة مباشرة رغم المحافظة على المخزن والهياكل التقليدية.

ب.المؤسسات الحكومية والادارية

ب.1. التنظيم الحكومي

-المخـــــزن المركـــــزي

تمت المحافظة على السلطان، على رأس المخزن، ونظريا ظل مصدرا لجميع السلطات، كإمام وخليفة، ولكنه تم تجريده تدريجيا من سلطاته التنفيذية والتشريعية والقضائية. واكتفى بالتوقيع على الظهائر المقدمة إليه، والموافقة على الوزراء والزعماء المحليين المختارين من طرف الإقامة العامة. وسعت الإقامة العامة إلى توسيع نفوذها واختصاصاتها، وخاصة بعد سنة 1953، عندما أصدرت الإقامة ظهير 13 غشت 1953، لتكوين مجلس مغربي - فرنسي، يقرر في الإجراءات الإدارية، ويحدد المهام، وله سلطة تشريعية كذلك.

حسب معاهدة الحماية، فإن المخزن ولكي يتجاوب ويساير الوضع الجديد ، ينبغي إصلاحه، فتم حذف الوزارات الرئيسية، وزارة الشؤون الخارجية ، وزارة المالية ، وزارة الحرب، وتم خلق، وزارات أخرى، كوزارة الأحباس. أما الوزارات التي تم الإبقاء عليها فقد تم تجريدها من جميع السلطات. فالوزير الأعظم، الرئيس الاسمى للإدارة المحلية، وبصفته وزيرا أولا، ووزيرا للداخلية، اصبح مكلفا نظريا بتطبيق الظهائر الموقعة من طرف السلطان؛ بواسطة إصدار مراسيم وزارية تحدد أشكال التطبيق، كما أنه يقدم إليه كل مشروع ظهير قبل عرضه على السلطان. وتم الحد من صلاحيات الوزراء ابتداء من سنة 1947، بتأسيس " مجلس الوزراء و المديرين "، Conseil des vizirs et des directeurs، وهي هيأة مختلطة لها طابعا استشاريا، وتضم أعضاء من المخزن و الإدارة الفرنسية لإعطاء رأيها حول قرارات الإقامة العامة . ولهذا أصبح المخزن على هامش النظام الجديد .

- الإقامـــة العامـــــة :

يوجد على رأس الإدارة الفرنسية، المقيم العام، الذي يتمتع بسلطات واسعة، فهو ممثل للدولة الحامية، ويتم تعيينه من طرف مجلس الوزراء، وتابع لوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، وهو الذي يمثل المغرب على المستوى الخارجي ، ويترأس القوات المسلحة ويسير مختلف المصالح الإدارية ، ويصوغ الظهائر والقوانين المقدمة للسلطان. وبما أنه رئيس للجالية الفرنسية، فهو يتخذ جميع القرارات المتعلقة بها، وممارسة هذه السلطة المطلقة، كانت تتم دون أية مراقبة .

كان يساعد المقيم العام وزيرا مفوضا، ينوب عنه في حالة الغياب. أما الكاتب العام للحماية، فكان يشرف على الشؤون الإدارية والمدنية، وينوب عن الوزير المنتدب في بعض الظروف، ويراقب المديريات، والأنشطة الاقتصادية . وبصفته رئيسا للمجلس الإداري، فقد كان يراقب المؤسسات العمومية، ذات النفع الاقتصادي، كالمكتب الشريف للفوسفاط، ومكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية ، ومكتب الري لني عمير - بني موسى. أما مستشار الحكومة فيمثل المقيم لدى السلطان ويراقب الوزراء.

وهكذا فإن المصالح الإدارية، تنقسم إلى مجموعتين متمايزتين: الأولى تابعة مباشرة للمقيم العام، والثانية تحت مراقبة الكاتب العام للحماية. وتحت السلطة المباشرة للمقيم العام، ثلاثة مديريات تراقب الوضع السياسي بالبلاد و أهمها مديرية الداخلية المكلفة بالإشراف على الإدارة المركزية والمحلية. وأصبحت تدريجيا دولة داخل الدولة ومديرية مصالح الأمن العمومي، المكلفة بالحفاظ على الأمن مكلفة بمراقبة الأشخاص، وشكلت أداة قمع للحركة الوطنية، ومديرية الشؤون الشريفة التي تراقب الوزراء، وتشرف على العلاقة بين المخزن والإقامة، وتقدم مشاريع الظهائر للسلطان والمراسيم للوزير الأعظم.

وتدريجيا تم إنشاء مصالح تقنية مهمتها، تهيئة البلاد واستغلال خيراتها الطبيعية، وهذه المصالح تجمعت في 9 مديريات في نهاية الحماية أهمها مديرية المالية والفلاحة والأشغال العمومية.

ب.2.الإدارة الجهوية والمحليـــة

-الادارة الجهوية

توجد نفس الازدواجية على المستوى الجهوي، وخلال السنوات الأخيرة للحماية قسم المغرب إلى سبعة جهات Régions ثلاث جهات مدنية (الدار البيضاء، الرباط، وجدة)، ثلاث جهات عسكرية (مكناس، فاس ، أكادير)، وجهة مختلطة (مراكش) . في الجهات المدنية تتم المراقبة بواسطة المراقبين المدنيين وفي الجهات العسكرية من طرف ضباط الشؤون الأهلية، ويوجد على رأس الجهة رئيسا يتبع مباشرة المقيم العام ، ويراقب رؤساء الجهات والموظفين الفرنسيين والمغاربة ويبعث بتقارير إخبارية حول الأوضاع، ويشرف على المستوى الجهوي على مختلف المصالح التقنية

-الادارة المحلية

أما على المستوى المحلي، فقد اكتفت سلطات الحماية بالمحافظة على الهياكل التقليدية الموجودة بإضافة موظف فرنسي. ويوجد الباشاوات والقوات على رأس السلطة في المدن والقبائل، ويركزون بين أيديهم سلطات سياسية، وقانونية وقضائية، وباعتبارهم عناصر تنفيذية لسياسة المخزن المركزية. فهم يتبعون نظريا للوزير الأعظم، ويشرفون على تطبيق الظهائر المتعلقة بمقاطعتهم، ويتمتعون بسلطة قضائية مدنية وجنائية، كما أنهم ساهموا في إقرار الترتيب واستخلاص الضرائب من السكان. ونتج عن هذه الصلاحيات علاقة استبدادية مع السكان. وكان القواد والباشاوات يتم اختيارهم من بين العائلات الكبرى المعروفة بولائها للمستعمر أو من بين الضباط العاملين في الجيش الفرنسي أي الملاك الكبار، مما جعلهم طبقة اعتمدت عليها السلطات الاستعمارية إلى غاية الحصول على الاستقلال .

أما الوضعية في المناطق المحتلة من طرف الاسبان، فقد كانت محددة حسب الاتفاقية الفرنسية – الاسبانية ل 27 نونبر 1912 المحددة لمناطق نفوذ كل من الدولتين.

ورغم الانقسام، اعترفت اسبانيا بسلطة السلطان، حيث أصبحت المناطق الاسبانية، تتمتع فقط باستقلال إداري وتسير من طرف موظف سياسي اسباني، وخليفة يتم اختياره من بين الأشخاص المقدمين له من طرف السلطات الاسبانية .

وكان التنظيم الإداري شبيه بما يوجد في المنطقة الفرنسية، ويرتكز على سلطتين، السلطة الاستعمارية المهيمنة والمراقبة والسلطة المخزنية التقليدية. وكان الخليفة ومجلسه يشرف على دراسة القضايا الإدارية والسياسية. أما حكومته فتتكون من وزير أعظم وأربعة وزارات، مع تبعية القواد والباشاوات لسلطته، أما المندوب السياسي، فقد كانت وظائفه شبيهة بوظائف المقيم العام، حيث أن مختلف المصالح الإدارية، كانت تحت إشرافه المباشر، وأهمها مصلحة الشؤون الأهلية، وكانت المنطقة الإسبانية مقسمة إلى ست جهات يوجد على رأس كل واحدة مفوضا من المندوب السياسي .

أما المنطقة الدولية، طنجة، فقد كان وضعها محددا بالمعاهدة الفرنسية – الانجليزية – الاسبانية ل 18 ديسمبر 1923، حيث تسير من طرف مفوضية دائمة وعامة . يوجد على رأسها مندوب يشكل في نفس الوقت باشا المدينة ويترأس مجلسا تشريعيا، أما السلطة التشريعية فكانت موزعة بين ممثلي الدول الأجنبية والمغاربة واليهود. واكتمل المشهد الإداري بهيئة مكونة من القناصل، ومن موظف إداري سياسي من جنسية محايدة يساعده أربعة إداريين ومهندسين للأشغال العمومية مكلفين بتطبيق قرارات المجلس والهيئة والمحافظة على النظام.

المحور الثالث

الغزو العسكري والمقاومة

I.المعطيات الطبيعية والإستراتيجية العسكرية

بعد فرض الحماية على المغرب سنة 1912 م، استغلت الحكومة الفرنسية بعض الأحداث واتخذتها ذريعة لغزو البلاد عسكريا، و منها حادثة الدار البيضاء سنة 1907 م. فشرعت في احتلال الشاوية المتاخمة لتادلا. و نظرا للتهديد الذي أصبحت تمثله قوات الاحتلال هب سكان تادلا والمناطق الجبلية وخاصة الأطلس المتوسط للوقوف في وجه القوات الغازية مع انتشار الدعوة للجهاد، وظهر جليا أن فرنسا لا يمكنها السيطرة على المنطقة إلا باستعمال القوة. فشرعت في عملية الغزو عبر مراحل امتدت من سنة 1912 إلى سنة 1934م.

إذا تمكن العقيد مونجان Mangin من السيطرة على سهل تادلا المنبسط في ظرف سنتين وإخضاع مختلف قبائله، فقد عانى صعوبات كبيرة منذ الاحتكاك الأول بالجبل. ويدفعنا الصمود وإلحاق الهزائم بقوات نظامية متفوقة في التسلح إلى التساؤل عن خصائص الغزو العسكري والعلاقة بين التضاريس والإستراتيجية العسكرية للغزاة و المقاومين ومصادر وأنواع الأسلحة المستعملة خلال هذه الفترة الطويلة من المواجهة.

1. خصائص الغزو العسكري

لتبرير استعمال القوة وشرعنة الاحتلال تم غزو البلاد باسم السلطان تحت ذريعة إخضاعها لسلطته والقضاء على السيبة. وبما أن تادلا تتكون من ثلاث وحدات جغرافية متباينة، لكل واحدة مميزاتها وخصائصها، فقد تغيرت طرق و وسائل الغزو حسب طبيعة كل منطقة.

للحيلولة دون اتحاد المقاومة، قسمت الجبهة التي أطلق عليها جبهة تادلا-زيان إلى وحدات جغرافية مفصولة بمحاور بهدف عزلها وتحقيق الهدف السياسي والاستراتيجي. وفي اطار نفس السياسة عمدت سلطات الاحتلال إلى استقطاب شيوخ الزوايا والأعيان والقواد بواسطة الرشاوى و الوعود. وفعلا فبفضل مساندة العبدي والكلاوي والمتوكي والكونداقي احتلت مجالات واسعة دون قتال من بينها منطقتي عبدة وسوس. ولكن هذه السياسة فشلت جزئيا في تادلا والمناطق الجبلية. فإذا تمكنت قوات الاحتلال من استقطاب شيخ الزاوية الشرقاوية محمد بن داوود الشرقاوي وبعض قواد المنطقة السهلية مثل ولد زيدوح قائد بني موسى، فقد فشلت في استقطاب القواد الكبار بالأطلس المتوسط، أي موحا وسعيد اليراوي وموحا وحمو الزياني رغم المحاولات العديدة. و لهذا أصبح استعمال القوة الوسيلة الوحيدة للإخضاع. وشرع مونجان Mangin في احتلال المنطقة السهلية. ورغم بعض الصعوبات فقد تمكن من استكمال السيطرة على أغلبية مناطق السهل سنة 1913. ولترسيخ التواجد العسكري أقيم نظام دفاعي بإنشاء مجموعة من المراكز العسكرية. ففيما بين 1908م و1909م قدم القبطان مارتي Marty مشروعا استراتيجيا يرتكز على المعطيات الجغرافية والإثنية لإنشاء أربعة مراكز للسيطرة على السهل ومحاصرة الأطلس:

-مركز بأبي الجعد للتحكم في ورديغة و بني زمور و مراقبة زيان

-مركز بقصبة تادلا مع استعمال آيت الربع لمراقبة اشقرن و آيت اسري

-مركز في مشرع بن خلو للتحكم في بني مسكين و بني موسى و بني عمير ومراقبة قبائل الجبل: آيت عطا نومالو، آيت بوزيد، بني عياط والسيطرة على الطريق الرابط بين مراكش وفاس.

-مركز مؤقت على حدود السماعلة و ني خيران للسيطرة على هاتين القبيلتين ومواجهة زعير و زمور.

عرف هذا المشروع تعديلا بعد الاحتلال الفعلي للسهل، حيث تم انشاء مركز في دار ولد زيدوح للتحكم في المنطقة الجنوبية لتادلا وثلاثة مراكز، واد زم وسيدي لامين ومولاي بوعزة

للسيطرة على بني خيران ومراقبة القبيلة البربرية الكبرى زيان. وبعد احتلال قصبة تادلا سنة 1913م، أصدر اليوطي بنفسه التعليمات لاتخاذها مركزا عسكريا. وخصص شهر ماي من سنة 1913م لإصلاح القصبة وإقامة التحصينات الضرورية لاتخاذها مقرا رئيسيا لقوات الاحتلال. واستمرت عملية إنشاء المراكز العسكرية في المناطق الاستراتيجية موازاة مع تقدم قوات الاحتلال.

إلا أن القوة النظامية والتي لعبت دورا في احتلال تادلا والأطلس المتوسط والكبير بمشاركة الكوم والمخازنية والموالين المغاربة كانت هي الفرقة المتنقلة التي اتخذت من قصبة تادلا مقرا لها.

تعتبر الفرقة المتنقلة أكبر وحدة قتالية وتضم جميع الأسلحة والخدمات. إلا أن تنوع الجبهات فرض استعمال وسائل تختلف من منطقة لأخرى. فالتقدم في السهل لا يتطلب نفس الوسائل لغزو المناطق الجبلية المتنوعة الجبهات كذلك. إذ ينبغي تحديد عدد القوات اللازمة لكل عملية وتحديد أنواع الأسلحة حسب الحاجيات. وكانت الفرقة المتنقلة التي شاركت في مختلف المعارك إلى غاية إخضاع آخر جيوب المقاومة بالأطلس تتكون من :

-ضابط سامي، قائد الفرقة. وتوالى على هذا المنصب العقيد مونجان وكارنيي دو بليسيس والعقيد أوبير والعقيد دو لوستال.

-أركان حرب، ثلاثة إلى أربعة ضباط

-ما بين ستة إلى سبعة أفواج

-فرقة من الخيالة مكونة من سريتين

-فرقة المدفعية، بطاريات من عيار 75م و 65س

-سرب أو سربين من الطائرات من نوع فارمن

-فرقة أو فرقتان من الكوم ومئات المخازنية

-بالاضافة إلى الخدمات: مصلحة الاشارة، الصحة، المصلحة البيطرية، الخزينة، البريد، الشرطة العسكرية، أي ما بين 6000 إلى 7000 جندي نظامي.

عززت القوات النظامية بقوات إضافية مكونة من الموالين المجندين في القبائل الخاضعة. كما تمت إعادة بناء كيش آيت الربع تحت قيادة بوعودة قائد الرحي في الجيش الحفيظي سنة 1913م، ثم تحت إمرة الباشا بوجمعة المسفيوي.

لتقليل الخسائر في صفوف القوات النظامية كانت مهمة الكوم والمخازنية والموالين القيام بالهجوم الأول. مما جعل الخسائر مرتفعة في صفوف المغاربة موالين ومقاومين ومنعدمة أو جد قليلة في صفوف قوات الاحتلال. واستعملت أثناء عمليات الغزو أسلحة متطورة، البنادق الحديثة والرشاشات والمدفعية والطائرات. واستعملت الفرقة المتنقلة نفس الأساليب المتبعة أثناء الحرب العالمية الأولى أي كثافة النيران أثناء القصف للتدمير الشامل.

أما التكتيك الحربي فقد تم تحديده حسب التجارب الميدانية. فإلى غاية 1928م كانت الفرقة المتنقلة لتادلا تهاجم نهارا، الأمر الذي وفر للمقاومين الوقت لتنظيم صفوفهم. ولكن بعد تعيين دو لوستال Loustal على رأس الفرقة المتنقلة اعتمد تكتيك جديد وافق عليه اليوطي، يقوم على المباغتة وإخفاء أماكن تمركز القوات والتقدم ليلا والاستعمال الكثيف للطيران والتجنيد المتزايد للمغاربة مع محاصرة القبائل وقصف قطعانها وحرق محاصيلها

رغم استعمال القوة المفرطة، كانت عملية غزو الأطلس طويلة وشاقة. وتطلب الأمر 22 سنة لإخضاعه. ساهم في هذا الصمود عدة عوامل من بينها التضاريس الوعرة للمنطقة الجبلية والأسلحة التي امتلكتها القبائل والتي وظفت حسب المكونات الطبوغرافية لميادين المعارك. ومن هنا العلاقة العضوية بين التضاريس والسلاح، أو بعبارة أخرى بين الجغرافية والحرب.

2. الجغرافية والمواجهات العسكرية

استعمل الطرفان المتحاربان، أي قوات الاحتلال والمقاومون الجغرافية كوسيلة للغزو أو للمواجهة والصمود. إلا أن الاستغلال كان مختلفا للاختلاف الموجود بين جغرافية عسكرية استعمارية وأكاديمية والمعرفة الجغرافية للمقاوم بمجال وميدان المعركة وتوظيفهما لصالحه، حيث شكلت الممرات الضيقة المحاطة بالأجراف والقمم والأودية والخوانق والغابات أكبر حليف للمقاوم بجبال الأطلس.

فالعلاقة بين الجغرافية والحرب هي علاقة وثيقة وقديمة كقدم التاريخ. وقد أشار ابن خلدون في مقدمته إلى دور المجال في المواجهة والدفاع. في أوروبا وانطلاقا من منتصف القرن التاسع عشر، أصبحت الجغرافية تدرس لتكوين النخبة العسكرية. وبإلقاء نظرة على مؤلفات بعض الضباط الذين اهتموا بالمنطقة يظهر بوضوح التكوين الجغرافي من خلال الفصول المخصصة لجغرافية المنطقة. وقد وضح الجغرافي تيوفيل لفالي Théophile Lavallé في مؤلفه الجغرافية الفزيائية، التاريخية والعسكرية، الأسس المفاهيمية الأولى التي ظلت مطبقة إلى غاية الحرب العالمية الثانية. وشكل القاموس العسكري المنشور سنة 1892م مرجعا للضباط العاملين بالمغرب.

كانت مصلحة الاستعلامات والتي تحول اسمها إلى مصلحة الشؤون الأهلية تضم من بين أعضائها جغرافيين عسكريين عملوا على وضع خرائط لمنطقة تادلا والأطلس المتوسط والكبير، يوجد عدد كبير منها في قصر فانسين بباريس، بهدف إعداد العمليات العسكرية وتحديد أماكن المنشآت الدفاعية وجمع معلومات حول السكان وإمكانياتهم الاقتصادية.

هكذا شكلت الجغرافية وسيلة للحرب بين الأطراف المتقاتلة، جغرافية أكاديمية و"جغرافية تلقائية" إن جاز التعبير. وكان هناك تداخل بين المجال، كإطار استراتيجي ومصدرا للقوة والتكتيك الميداني أثناء المعركة. حيث أن التضاريس ساهمت في كثير من الأحيان في تحديد مصير المعارك بمنطقتي الأطلس المتوسط والأطلس الكبير. وشكلت منطقة الدير، على الأقل إلى غاية سنة 1917م،

أي بعد احتلال بني ملال وإغرم لعلام مجال اتصال بين كتلتين جغرافيتين مختلفتين من حيث الخصائص الطبوغرافية ومتحاربتين.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن قوات الاحتلال لم يكن لديها في السنوات الأولى للغزو إلا معومات قليلة تنحصر أساسا في المعومات المجزأة التي جمعها شارل دو فوكو Charles de Foucauld وسكونزاك Segonzac أثناء رحلاتهما الاستكشافيتين. فالأول جاب الجزء الغربي من الأطلس المتوسط، من بني ملال إلى دمنات عبر غنيم و واويزغت. وفي العودة، وبعد زيارة المنطقة الصحراوية، مر عبر الأطلس الكبير من زيز إلى ميدلت عبر تلغمت. أما الثاني، فقد عبر الأطلس المتوسط من أزرو إلى ميدلت وتسلق جبل العياشي. إلا أن معلوماتهما لا تمكن من وضع خرائط. وحسب دو فوكو فإن أسيف ملول يشكل المجرى الأعلى لزيز. ولم يتم التعرف على هذا الخطأ إلا بعد التحليق فوق المنطقة سنة 1926م.

أثناء المواجهات ازدادت أهمية الطائرات. فبفضل الصور الجوية تمكنت مصلحة الخرائط من وضع خرائط دقيقة عوض الرسومات العامة انطلاقا من معلومات المخبرين الأمر الذي أدى إلى تحول هام في الاستراتيجية العسكرية. وإذا استعملت قوات الاحتلال ما لديها من وسائل قصد التعرف على المجال لغزوه واحتلاله، فما هي الاستراتيجية العسكرية للمقاوم لاستغلال الميدان مع الفارق الكبير في التسلح؟

أشارت جل المصادر إلى أن قبائل الأطلس لم تخضع بسهولة ولكنها قاومت بما لديها من أسلحة إلى أن استنفدت جميع إمكانياتها. بل إن جميع الضباط أشادوا بشجاعة المقاوم في الأطلس، فقد كتب الجنرال كيوم: "هو أحسن محارب بشمال افريقيا، كاره للأجانب طبيعيا ووراثيا. شجاع إلى درجة التهور، يضحي بعزم بممتلكاته وعائلته وحياته للدفاع عن حريته. قليلا ما يثبت في الأرض. يتمتع بخفة عالية، في حين تشكل القوات الفرنسية البطيئة الحركة والمثقلة بالتجهيزات والأسلحة و المؤن أهدافا ممتازة لرميته الدقيقة".

نظرا لطبيعة التضاريس بالأطلس المتمثلة في الخوانق والأجراف والقمم والغابات، فقد تمكن المقاومون من الاحتماء من القصف الكثيف للرشاشات والمدافع والطائرات لوجود مخابئ طبيعية حصينة جعلت المقاوم غير مرئي وفي كل مكان. وساعدته على نصب الكمائن. " فقبل أن يتمكن المدفعيون والمشاة من تصور مخطط عام للهجوم وإقامة وسائل الاتصال تتم عملية الهجوم في وقت غير متوقع وبسرعة كبيرة. وفي لحظات يتم الاختلاط بالجنود وتحدث معركة بالسكاكين...ويختفي المهاجم بعدما يجهز على الجرحى وينهب الموتى مستوليا على الأسلحة والذخائر". وبما أن طبوغرافية المنطقة وفرت فرصا عديدة للاحتماء فقد زادت من فعالية البنادق ذات الطلقة الواحدة لمهاجمة الفرق العسكرية. وسمحت بالمواجهة المباشرة التي تمكن من استعمال الأسلحة البيضاء: الخناجر والسيوف.

لإظهار العلاقة بين التضاريس والسلاح نورد بعض الأمثلة من أرض المعركة نفسها. ففي سهل تادلا ذو التضاريس المنبسطة، تمكن مونجان في أقل من ثلاثة أشهر، ما بين 21 مارس و 10 يونيو سنة 1912م، من طرد كل من موحا وسعيد وموحا وحمو الزياني من السهل إلى الجبل. وشكل سهل تادلا مسرحا ممتازا للمناورة العسكرية ومكنت الأسلحة المتطورة، المدفعية والبنادق الرشاشة والرشاشات وفي وقت لاحق الطائرات من ضمان تفوق ساحق ضد خيالة القبائل ضعيفي التسليح. ففي العين الزرقاء حاول المقاومون من قبائل آيت عطا نومالو وآيت بوزيد وبني عياط مهاجمة القوات الفرنسية الزاحفة، ولكن تم ايقافهم بالقصف الكثيف ومطاردتهم من طرف الخيال.

-معركة سيدي علي ابراهيم أبريل 1913م

بعد إخضاع المنطقة السهلية، وصلت إلى مونجان أخبارا عن تجمع كبير للقبائل البربرية في سيدي علي ابراهيم، آيت عتاب وآيت بوزيد وبني عياط وآيت عطا نومالو. فقرر مونجان مهاجمتهم. و تمكن يوم 27 أبريل من التقدم وإقامة مخيم بالمنطقة والاستيلاء على مرتفع استراتيجي. و في الليل تعرضت كتيبة سنغالية للهجوم واشتبكوا معها بالخناجر، فاضطرت إلى التراجع للمخيم بمساعدة فرقة من الكوم. وفي 29 أبريل تعرضت قوات الاحتلال لهجوم عنيف تم صده

بواسطة القصف الكثيف. وكانت الخسائر في صفوف القوات كبيرة، فاضطرت بعد انسحابها إلى ترك القتلى في أرض المعركة. فانتشر خبر الانتصار وأقيمت الاحتفالات لمدة ثلاثة أيام.

نجاح في السهل وفشل في الجبل. في سيدي علي ابراهيم كانت قوات الاحتلال توجد في منطقة الدير الأمر الذي مكنها من التراجع والانسحاب دون صعوبة. وتظهر معركة القصيبة بوضوح العلاقة بين الاستراتيجيتين العسكريتين للمقاومة والاحتلال والتضاريس والأسلحة. و هي نموذج للمعارك في المنطقة الجبلية.

-معركة القصيبة: الجبل والسلاح

منذ احتلال السهل، وأخذا بعين الاعتبار ماضي قائد آيت اسري كقائد مخزني، تمنى اليوطي استقطابه بمفاوضات سلمية. وقاد المفاوضات الأولى كل من شيخ الزاوية الشرقاوية وقائد بني عمير، ولكنها باءت بالفشل. فحاولت فرنسا للمرة الثانية استعمال صديقا له المنبهي، الوزير السابق للحرب في عهد المولى عبد العزيز. وأثناء اللقاء وعد المنبهي موحا وسعيد بالاحتفاظ بقيادته في حالة الخضوع. فرفض موحا وسعيد العرض، بل إن المحيطين به نددوا بالمفاوضات وهددوا المنبهي بالقتل.

ظهر بأن الوسيلة الوحيدة لإخضاعه هي استعمال القوة بعد فشل الوسيلة السياسية. وكان نفوذ موحا وسعيد يشمل مجموع قبائل اتحادية آيت اسري وقبيلة آيت سعيد وعلي السخمانية. فقرر مونجان مهاجمة القصيبة رغم تحفظ اليوطي، وظن امكانية تحقيق الهدف باستعمال مجموع القوات الموجودة بقصبة تادلا. وكان بإمكان آيت اسري تجنيد آلاف المقاتلين. وحسب رواية بناصر الابن الأكبر لموحى وسعيد فقد كان آيت اسري مسلحين ب 15 بندقية قصيرة، طراز 1892، 18 بندقية طراز 1886 و 1893 و 1400 بندقية طراز 1874. بالاضافة إلى بوحبة وبوشوكة. إلا أن الأغلبية كانت تتقدم إلى المعركة بالخناجر سلاح المواجهة المباشرة.

توجد القصيبة عند مدخل تيزي نايت ويرا إلى جانب وهدة تنفتح على ممر زراعي يمتد على طول 12 كلم. ويشرف على الوهدة من الجنوب المنحدرات الصخرية ومن الشمال عرف جبلي مشجر. ويصل القصيبة بالسهل ممرين:

_ في الغرب ممر عبر إغرم لعلام

_في الشرق ممر تاغزوت

وكان تحت إمرة العقيد مونجان ستة أفواج، بطاريتان من عيار 65م وبطاريتان من عيار 75س، و سريتين من الخيالة و ألف من الفرسان الموالين. أي ما مجموعه 130 ضابطا و 4200 جندي. وتم تقسيم المجموع إلى ثلاثة فرق تحت قيادة كل من مونجان والعقيد ماثيو Mathieu والملازم آيتريكس Bétrix. وكان الخيالة تحت قيادة بيكارد Picard الذي تميز في معركة سيدي بوعثمان ضد الهيبة.

في 8 يونيو 1913م، على الساعة الواحدة صباحا، غادرت القوات قصبة تادلا. وفي الصباح استولت على إغرم لعلام. وتمت مواجهتها بإطلاق زخات من الرصاص من المرتفعات، إلا أنها تمكنت من اقتحام هذه الأخيرة والاستيلاء عليها وعلى منطقة سيدي بن داوود. تقدمت الأرتال العسكرية في خانق ضيق محاطا بالمنحدرات. ولم يتمكن الجنود من جر المدفعية من عيار 75 س وسط الصخور. وأدى توقف المدفعية إلى توقف زحف القوات. وفي السابعة صباحا قرر مونجان التقدم بتشكيلة تضم ثمانية كتيبات وبطاريتين من عيار 65 س وسريتين بالإضافة إلى الموالين. وتركت بقية القوات تحت قيادة العقيد ماثيو، المكلف بحراسة المدافع والقافلة. وفي الثامنة أصدرت الأوامر للزحف على القصيبة، وكان يتقدم الفرقة الملازم بيكارد على رأس الخيالة و الموالين.

في التاسعة والنصف هاجم المقاومون الجناح الأيمن للقوات، ووقع اشتباك عنيف. وكان بيكارد قد انطلق مع الخيالة في اتجاه القصيبة. فانطلقت النيران من المرتفعات المشرفة على الممر المؤدي للقصيبة. وتعرض الخيالة الموالون لهجوم عنيف من الجانب الأيسر. واستمر بيكارد في

الزحف، واستقبل بوابل من الرصاص. فتقدم إلى مرتفع بين القصيبة وقصبة موحا وسعيد. فظهر المقاومون من جميع الجهات واختلطوا بقوات الاحتلال. في العاشرة و النصف حاول بيكارد الانسحاب والتوجه إلى مرتفع مشجر للاحتماء إلى غاية وصول التعزيزات، ولكن المقاومين شرعوا في طعن الجنود بالخناجر. وفر الخيالة صوب المنحدرات غير الصالحة لتحركات الخيول. فتم اعتراضهم وقنصهم، و أصيب بيكارد بطلقة في الظهر وتم انهائه بطعنات السيوف. كانت خسائر قوات الاحتلال كما يلي: 32 قتيلا من بينهم ضابطين، 15 جريحا، و قتل 50 فرسا، و فر الباقون وأنقذوا بتدخل الموالين وفرقة عسكرية خفيفة.

للانتقام أمر مونجان قواته بالزحف على قصبة موحا وسعيد وبعد اشتباكات عنيفة تم الاستيلاء على القصبة وتدميرها بالمتفجرات. وقبل الليل تراجعت القوات إلى سيدي بن داوود للالتحاق ببقية الجنود. و كانت الخسائر 41 قتيلا و70 جريحا

وفي يوم 9 يونيو 1913م أراد مونجان من جديد الانتقام للقتلى من الجنود. ووصلت الأخبار عن تجمع كبير في القصيبة، فانطلقت القوات في اتجاه هذه الأخيرة. في العاشرة وصل مونجان إلى القصيبة، وبعد قصفها بالمدفعية، تم الاستيلاء عليها وأطلقت يد الموالين، فقاموا بنهبها وحرقها. ووجدت جثة بيكارد متفحمة في السوق. فقررت القوات التراجع إلى تادلا، ولكنها هوجمت في ممر تاغزوت، واستمرت الاشتباكات أثناء انسحاب القوات. ووصل مجموع الخسائر إلى أكثر من 100 قتيل و 140 جريح، و تركت أغلب الجثث في أرض المعركة، و غنم المقاومون أسلحة وذخائر. في 11 يونيو وصلت القوات إلى قصبة تادلا.

في سيدي علي ابراهيم، الموجود على حدود السهل، كان بإمكان القوات التراجع والانسحاب دون صعوبة. أما في منطقة القصيبة فإن أسلحة قوات الاحتلال، المدافع والبنادق الرشاشة والرشاشات فقدت الكثير من فعاليتها لوعورة التضاريس ووجود الغابة. واستغل المقاومون الجغرافية بكل أبعادها الاستراتيجية خلال أيام المواجهة. وظهرت صعوبة استعمال المدافع الثقيلة من عيار 75 س و كذلك الخيول. وكان من نتائج معركتي سيدي علي ابراهيم والقصيبة تشجيع

قبائل الأطلس للاستمرار في المقاومة التي ارتكزت بالأساس على ما تملكه من أسلحة. فما هي مصادر و أنواع السلاح؟

3.مصادر و أنواع السلاح

خلال مختلف الفترات التاريخية امتلكت القبائل عدة أنواع من الأسلحة لأغراض متعددة. وخلال القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين تنوعت المصادر، و يمكن تصنيفها على الشكل التالي:

-الصناعة المحلية

-المخزن

-التجارة بما فيها تجارة التهريب

-قوات الاحتلال

ما تنبغي الاشارة إليه هو أن البنادق التقليدية وخاصة بوحبة كانت تصنع في المدن الكبرى، فاس ومراكش، وتباع في الأسواق وبعض الدكاكين الموجودة في بني ملال وأبي الجعد وخنيفرة. وتشير المصادر الأجنبية إلى صنع البارود والخرطوش من طرف بعض الحرفيين المتخصصين. فالبارود المصنوع بمنطقة زيان كان يتشكل من ملح البارود ورماد الدفلى والكبريت. ويسمى ملح البارود بالأمازيغية " تمز نبارود" أي شعير البارود. يستخرج ملح البارود من منجم قديم في جبل بوزل في واد سرو. أما الدفلى فتنتشر بكثرة في البلد، في حين يستجلب الكبريت من المدن. في بداية الغزو كان يتم اقتناءه بواسطة التهريب من المنطقة الاسبانية و كذلك الشأن بالنسبة للبارود والرصاص. وتستخرج مادة الرصاص من منطقة تسلت أروميت قرب القباب. يذاب في أفران على الشكل التالي: يتم رص طبقات من الخشب والمعدن إلى غاية امتلاء الفرن مع وضع فتحة في الأسفل لخروج المعدن المذاب، ثم

يوضع في قالب على شكل ملعقة. واشتهر ثلاثة أشخاص من آيت حديدو بصناعة البارود والرصاص بآيت إسحاق.

كان الزيانيون يتزودون بالّذخائر من بني ملال وتافيلالت، بل إن صناعة البارود انتشرت في عدد من الفخدات الزيانية: آيت شارط وآيت خويا وآيت بوهو. كان موحا وحمو يستعمله لتعبئة الخرطوش. كما كان يمتلك شواحن آلية لتعبئة جميع عيارات الرصاص باستثناء عيار بنادق 1886 التي كانت تستقدم من أبي الجعد وفاس ومكناس.

من بين المصادر كذلك، الأسلحة الممنوحة من طرف المخزن للقبائل المتاخمة للمنطقة الجبلية التي غنمته ا هذه الأخيرة أثناء مواجهتها للمحلات السلطانية، مثل الأسلحة التي غنمها آيت سخمان بعد هزمهم قوات الحسن الأول والتي تم استرجاع جزء منها من طرف موحا وسعيد.

كما قام المخزن بتسليح القواد. فقد سلح كل من موحا وحمو الزياني وموحا وسعيد اليراوي بالمدافع والبنادق.

فبفضل أسلحة المخزن تمكن موحا وحمو من فرض سلطته على زيان ومهاجمة آيت سكوكو وطردهم نحو الشرق. وأعلن نفسه سيدا لأزغار، بل أخذ في استخلاص الايتاوات مقابل الرعي. وتمكن موحا وسعيد من فرض سلطته على مجموع آيت اسري وجزءا من آيت سعيد وعلي ومواجهة بقية قبائل آيت سخمان.

ازدهرت خلال هذه الفترة تجارة تهريب الأسلحة. واتهم الألمان، أثناء الحرب العالمية الأولى، بتزويد القبائل بالأسلحة والذخيرة. وإذا تأكدت هذه الحقيقة في الجبهة الريفية حيث نشطت تجارة التهريب مع المنطقة الاسبانية، لم يكن الأمر كذلك في منطقة الأطلس المتوسط لأن عدد البنادق الألمانية من نوع موزير Mauser التي تمت مصادرتها كانت أعدادها قليلة. وأغلب البنادق كانت فرنسية طراز 1874 و1886.

من بين المصادر الرئيسية قوات الاحتلال نفسها. فقد اضطر الفرنسيون في اطار استعمال المغاربة إلى عدم مصادرة أسلحتهم بل تزويدهم بأسلحة أخرى. وهكذا وزعت بنادق من طراز 1874 و 1886. ورغم المراقبة الصارمة فقد عدد كبير من البنادق سواء بفرار بعض الأفراد أو أثناء هجوم المقاومين على الموالين.

وكان من نتائج أي فشل أو هزيمة أو اشتباك ليس فقط القتلى ولكن فقدان الأسلحة والذخائر. ويمكن أن نعطي فقط بعض الأمثلة. فخلال معركة القصيبة تم الاستيلاء على 300 بندقية وبندقية قصيرة. وفي سنة 1921م وأثناء محاولاتهم لفك الحصار عن بكريت، وقعت اشتباكات عنيفة، وتركت قوات الاحتلال جثث القتلى في أرض المعركة واستولى المقاومون على مجموعة من الرشاشات. في 2 يونيو 1921م، قدم حسن وعشرة من أبناء موحا وحمو الزياني مع الجماعات الزيانية لإعلان الخضوع أمام الجنرال اليوطي، فأعاد حسن المدافع والرشاشات التي تم الاستيلاء عليها في معركة لهري.

وكان المقاومون يتسللون إلى المراكز للاستيلاء على الأسلحة، وهو ما أشارت إليه المصادر الفرنسية بحرفة "سرقة الأسلحة"، حيث ربطت الظاهرة بارتفاع الأثمنة وليس بالمقاومة. ويذكر كيوم، فيما بين سنة 1919م و1922م تمكن أحد الزيانيين المشهورين من الهجوم على مراكز متعددة وطعن 14 من الحراس والاستيلاء على أسلحتهم. و كان ثمن البندقية يتراوح بين 1500 و 2000 فرنك.

كما أن خضوع قبيلة لا يمكن قوات الاحتلال من استرجاع مجموع أسلحتها. فغالبا ما يتخلص السكان من السلاح قبل الخضوع. ولوضع حد لهذه الظاهرة فرضت دعائر على العائلات المشتبه في تخلصها من السلاح.

أما فيما يتعلق بالأنواع، فبالإضافة إلى الأسلحة البيضاء، الخناجر والسيوف التي استعملت في المواجهات المباشرة كانت القبائل تمتلك بنادق تقليدية وبنادق ذات أصل أوروبي و هي كالتالي: بنادق شاسبو الفرنسية والمارتيني الايطالية والرمنكتون الانجليزية وقليل من بنادق الموزر الألمانية.

و هي غالبا من طراز 1874، 1884 و1892. بالإضافة إلى الأنواع الأخرى التي تم الاستيلاء عليها أثناء المعارك (الرشاشات، البنادق الرشاشة والمدافع).

فيما يتعلق بالأثمان، ففيما بين 1919م و 1922م كان ثمن البندقية يتراوح بين 1500 و 2000 فرنك. واستمر ثمن الأسلحة في الانخفاض في حين ارتفع ثمن القمح والسكر. ففي سنة 1918م كان ثمن البندقية القصيرة طراز 1892م 2000 فرنك، وانخفض السعر إلى 400 ثم 200 فرنك في آواخر سنوات المقاومة.

يمكن القول بأن الجغرافية تحولت بعد سنة 1926 م إلى سلاح فتاك بيد المحتل، حيث تمت إقامة المراكز العسكرية على المرتفعات الاستراتيجية وجهزت بالمدافع الكبيرة لقصف التجمعات السكنية فتحولت الجبهة إلى مجموعة من الجيوب الصغيرة المعزولة عن بعضها البعض مما أدى بقوات الاحتلال إلى تشديد الحصار وتكثيف القصف. وكان من النتائج المباشرة إبادة الانسان والحيوان. ولقلة مصادر العيش في آعالي الجبال اضطر المحاصرون إلى بيع ممتلكاتهم بأبخس الأثمان ليشتروا ما يسدون به رمقهم. بل تشير جل الوثائق إلى الحالة المأساوية لآخر الفخدات المقاومة المنهكة بالجوع والفقر المدقع.

II. معركة تازكزاوت 1932

بعدما تمكنت فرنسا من اخضاع المناطق السهلية شرعت في احتلال المناطق الجبلية بطريقة منهجية. وخلال زحف القوات وقعت مجموعة من المعارك الضارية اتخذ بعضها شهرة خاصة في الكتابات الاستعمارية ومن بينها معركة تازكزاوت التي هي نموذج للمواجهات بمجراها ونتائجها. وبناء عليه سنتطرق إلى ثلاث نقط:

- نفوذ إمهواش وانخراطهم في المقاومة

- فشل استقطاب سيدي المكي

-خصائص وطبيعة معركة تازكزاوت

1. نفوذ إمهواش وانخراطهم في المقاومة

ينحدر إمهواش من سيدي علي أوحساين الذي عاش خلال القرن الثامن عشر. وكانت أمه تلقب بتمهاوشت. وقد صنف دراك Drague إمهواش ضمن قبيلة آيت ويرا والتي تنتمي بدورها إلى اتحادية بيت اسري. وعرفت العائلة أحيانا تحت اسم آيت سيدي علي واخرى تحت اسم إمهواش.

كان سيدي علي اوحساين أحد أتباع الزاوية الناصرية وأحد طلبة شيخها محمد بن ناصرالمتوفي سنة 1674 بتامكروت. توفي سيدي علي أوحساين بين سنة 1730 و 1735. وخلال القرن التاسع عشر أصبحت بيت سيدي علي تابعين للزاوية الدرقاوية.

حسب المصادر كان نفوذ آيت سيدي علي يشمل في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين قبائل بني مكيلد واشقرت وآيت احند وآيت سخمان، أي رقعة جغرافية تشمل مناطق

من الأطلس المتوسط والأطلس الكبير. وقدر عدد العائلات السخمانية في بداية القرن العشرين ب 4000 عائلة. لعبت عائلة إمهواش أدورا تاريخية طلائعية منذ القرن الثامن عشر، الأمر الذي أهلها لتزعم قبائل المنطقة وقيادة عمليات المقاومة ضد جيوش الاحتلال.

منذ عمليات الانزال بالدار البيضاء في غشت سنة 1907 واحتلال الشاوية وتوغل الفرنسيين بالمنطقة الشرقية ووصولهم إلى بودنيب، انخرط إمهواش في المقاومة. وبتنسيق مع الزاوية الدرقاوية بمنطقتي فركلة ومدغرة قام سيدي علي بالدعوة إلى الجهاد، فجمع قوات قدرتها المصادر الفرنسية ب 20.000 مقاتل. إلا أن المقاومين الذين حاولوا اعتراض تقدم القوات الفرنسية ببودنيب لم يتمكنوا من ايقاف الجيوش الغازية لطبيعة السطح المنبسط وضعف التسلح، فانهزموا في المعركة. وبعد توصله بالخبر رجع سيدي علي إلى الجبل. كما أن سيدي علي حاول صد الفرنسيين في منطقة واد سرو. وتوفي سيدي علي سنة 1918 فخلفه ابنه سيدي المكي بطل معركة تازكزاوت. وقد بذلت السلطات الفرنسية جهودا كبيرة لاستمالة سيدي المكي. فما هي طبيعة الاستقطاب؟

2. فشل سياسة استقطاب سيدي المكي

لاستكمال السيطرة على المغرب لجأ المستعمر إلى وسائل متعددة من بينها سياسة الاستقطاب والاستعمال الكثيف للمغاربة في المواجهات العسكرية وبث التفرقة عن طريق الرشاوى وتوزيع الوعود. وقد تم نهج هذه السياسة بجميع جبهات المقاومة، الأمر الذي أدى إلى تصدعها. ومن هنا ضرورة التساؤل حول الاستراتيجية السياسية والعسكرية للاحتلال وطبيعة الأدوار التي قام بها القواد وشيوخ الزوايا وأعيان القبائل أي الزعامات التقليدية.

منذ تعيينه مقيما عاما بالمغرب اتبع اليوطي سياسة تقوم على استعمال القوة العسكرية والوسائل السياسية عند غزو أو احتلال أية منطقة لترهيب السكان وبث التفرقة وتحطيم اقتصاد القبائل لإجبارها على الخضوع. وكانت العمليات العسكرية تسبق دائما بعمل استطلاعي وسياسي لمعرفة المعطيات الطبيعية والاثنية والدخول في مفاوضات مع زعماء القبائل والشيوخ والأعيان بهدف استقطابهم. وبهذه السياسة تم استقطاب مجموعة من العناصر ساهمت في شق الصف

وإثارة الفوضى وإضعاف المقاومة، مستغلة التنافس التقليدي بين مختلف الزعامات. وبعد الخضوع كان يفرض على السكان، بعد دفع الغرامة وتسليم الأسلحة، المساهمة العسكرية إلى جانب قوات الاحتلال. فأثناء معركة تازكزاوت ساهم في الحصار والهجوم فرق من زيان وآيت صغروشن وتادلا بالاضافة إلى فرق الكوم.

لهذا لا يمكن فهم عمليات الاحتلال والمقاومة دون الأخذ بعين الاعتبار هذه السياسة التي أدت إلى التداخل بين الخضوع والمقاومة أي أن الحدود الجغرافية للمقاومة أصبحت غامضة. الأمر الذي أدى إلى نزاعات داخلية بين أفراد نفس القبيلة وإلى حركة هجرة. ففيما بين 1922 و 1932 انضم إلى سيدي المكي جماعات من آيت داوود وعلي وآيت ويرا وآيت احند وآيت يحيى واشقرن بعدما تم احتلال مناطقهم.

لكن رغم هذا الواقع فشل المستعمر في استقطاب مجموعة من الزعماء من بينهم موحا وحمو الزياني وموحا وسعيد اليراوي وسيدي المكي. فمنذ 1922 أي بعد القضاء على موحا وحمو وانسحاب موحا وسعيد من القصيبة ولجوئه إلى آعالي الجبال حاولت السلطات الفرنسية استقطاب سيدي المكي ولكنه رفض العرض. وآخر محاولة كانت اثناء حصار تازكزاوت حيث أرسل مبعوثين للتفاوض حول الاستسلام فتم قتلهم تعبيرا عن الرفض المطلق. وأمام هذا الفشل اضطر دولوستال إلى تشديد الحصار والقصف للقضاء على مقاومة سيدي المكي وأتباعه.

3. معركة تازكزاوت

إلى غاية سنة 1932 تمكنت القوات الفرنسية من إخضاع مجموعة من المناطق بالأطلس الكبير بعد سيطرتها على الأطلس المتوسط. ومنذ ماي 1932 تقدمت الفرقة المتنقلة لتادلا من تيكلفت في اتجاه الشرق طارة أمامها آيت داوود وعلي وآيت عبدي. أما الفرقة المتنقلة لمكناس فقد انطلقت من تونفيت طاردة أمامها نحو الغرب جزءا من آيت يحيى وآيت حديدو. فتجمع اللاجئون تدريجيا ابتداء من شهر ماي بين أغدو وإكاسن حيث توجد مرتفعات تازكزاوت. وانضم

إلى هؤلاء آيت سيدي علي إمهواش بزعامة سيدي المكي وتمت محاصرة اللاجئين من الشمال والشرق والغرب.

في شهر يوليوز وبواسطة الاستطلاعات الجوية وتحريات مكتب الشؤون الأهلية، علمت السلطات الاستعمارية بالتجمع التدريجي للسكان بمنطقتي أغدو وإكاسن، فتقدمت الفرقة المتنقلة واحتلت منطقة البحيرات، فأخلى اللاجئون منطقة إكاسن وتجمعوا حول سوق تافزا غرب منطقة تازكزاوت، في حين تقدمت الفرقة المتنقلة لمكناس فسيطرت على أنفكو والضفة الشمالية لأغدو غرب تازكزاوت. وأثناء هذا الزحف فشل مكتب الشؤون الأهلية في الاتصال بسيدي المكي وأتباعه. وتم تبني خطة عسكرية أولى تقوم على تشديد الحصار والتنسيق بين الفرقتين العسكريتين لتادلا ومكناس ودراسة الوضعية بدقة ووضع جميع القوات تحت قيادة الجنرال دولوستال. وكانت القوات مكونة من الفرق التالية.

-الفرقة المتنقلة لمكناس: أربع كتائب، ثلاث فرق من الكوم، سريتان، فرقة من المتطوعين المغاربة.

- الفرقة المتنقلة لتادلا: كتيبتان، بطاريتان من المدافع، ثلاث فرق من الكوم، فرقة من المخازنية، ألف من المتطوعين المغاربة.

ومع تقدم القوات وتشديد الحصار، توزع المقاومون على ثلاثة تجمعات:

- الجنوب الغربي لتازكزاوت

-منطقة تافزا

- الشمال الغربي لتازكزاوت

وكان الهدف من هذا التوزيع مراقبة تحركات القوات والاستعداد الدائم لصد أي هجوم وحماية العائلات والقطعان.

في 18 غشت اتفق الجنرال بويسون Buisson ودولوستال De Loustal على خطة الهجوم وتنفيذه يوم 22 غشت، وتتمثل في: احتلال الأماكن المشرفة على المخيمات وتكثيف القصف بالمدفعية والطائرات ومهاجمة المخيمات من طرف الزيانيين.

نظرا للاستعمال الكثيف للمدفعية والطيران تمكنت قوات الاحتلال من السيطرة على بعض المواقع رغم شراسة المقاومة، وأعطي الأمر للزيانيين والمجندين المغاربة للهجوم على المخيمات فوقعت معركة عنيفة بالسكاكين خلفت 18 قتيلا و 30جريحا في صفوف الزيانيين. في حين تكبدت القوات النظامية خسارة قدرت ب 21 قتيلا و35 جريحا. ولتفادي الخسائر أمر دولوستال بإيقاف الهجوم وتنظيم وتحصين المواقع المحتلة.

وفي يوم 23 غشت كثف المقاومون من هجماتهم لإجبار القوات على التراجع وفك الحصار، فهاجموا الزيانيين وقتلوا منهم أربعة، وحاولوا محاصرة قوات الاحتلال من الشمال والجنوب. وخلفت هذه الاشتباكات ثلاثة قتلى و ستة جرحى من بينهم ضابط. وفي اليوم التالي هاجموا فرقة العقيد بيرو Perrot ولكن تم ايقاف الهجوم بنيران المدفعية.

لتحطيم معنويات المقاومين كثفت قوات الاحتلال القصف بالمدفعية والطائرات. وأمام المقاومة الشرسة والخسائر البشرية اضطر العسكريون إلى تدقيق المعلومات عن عدد المقاتلين ونوع الأسلحة الموجودة بحوزتهم. وبعد الاستطلاعات ظهر أن العناصر المحاصرة تتشكل من أكثر من ثلاث آلاف عائلة ويفوق عدد المحاربين الألف مسلحين ببنادق حديثة مع وفرة في الذخيرة. ونظم المقاومون الدفاع عن المخيمات بحفر الخنادق وإقامة الحواجز وتنظيم عمليات الحراسة ليلا ونهارا. كما تمت إقامة ملاجئ للعائلات لحمايتهم من القصف. ووزعت القيادة بين سيدي المكي وإخوته المهدي والمرتضى والمصطفى.

أدت الاشتباكات وما نجم عنها من خسائر بشرية إلى تحطيم معنويات الموالين لدرجة أن زعيم زيان أصبح يشك في نجاح العملية، وطالب بفترة لسحب المنهكين وتدعيم صفوفه بمحاربين جدد. وتبين للفرنسيين النتائج الخطيرة للفشل على مجموع منطقتي الأطلس المتوسط والأطلس

الكبير. فاضطر الجنرال دولوستال للذهاب إلى الرباط لشرح الوضعية. وتم تبني خطة عسكرية جديدة تمثلت في:

-استمرار القصف بالطيران

-منع الاتصال بين المقاومين

-تعبيد طريق جديدة لتسهيل عمليات تمويل القوات

-تدعيم القوات ببطاريات مدافع وفرق عسكرية تم استقدامها من منطقة البحيرات

-تجنيد 900 مغربي من خنيفرة

-تحديد مهام الفرق العسكرية بدقة

خلال الفترة الممتدة من 5 شتنبر إلى 11 من نفس الشهر حدثت مجموعة من الاشتباكات الدامية، إلا أن قوات الاحتلال تمكنت من التقدم في هذه المنطقة الوعرة والسيطرة على مواقع استراتيجية من بينها تافزا. وابتداء من 7 شتنبر أصبحت مواقع المقاومين مكشوفة تحت رحمة نيران المدفعية والرشاشات. ومع تدهور الوضعية أرسل سيدي المكي مبعوثين للمطالبة بعقد هدنة لكن السلطات طلبت منه الاستسلام.

قامت قوات الاحتلال بتنظيم هجوم كاسح شاركت فيه جميع الفرق وتمكنت من الوصول إلى مخيم سيدي المكي بعد قتل المئات وأسر 300 مقاوم ونهب 5000 رأس من الماشية. وأدى الهجوم إلى السيطرة على تازكزاوت ووضع حد للمقاومة بهذه المنطقة.

وبأمر من سيدي المكي تقدم المقاومون بطلب الخضوع واستسلم سيدي المكي يوم 12 شتنبر 1932. وفي 13 شتنبر تلقى الجنرال هيري القائد الأعلى للقوات بالمغرب الاستسلام الرسمي لسيدي المكي. فعين قائدا على أغبالة نايت سخمان وبقي في منصبه إلى أن وافته المنية سنة 1942.

أدى الانهزام في تازكزاوت إلى إضعاف روح المقاومة بالأطلس الكبير وإلى حركة خضوع واسعة. واستشهد في المعركة إخوة سيدي المكي، المهدي والمصطفى والمرتضى. أما الخسائر في صفوف المقاومين فقد قدرت بالمئات.أما الخسائر في صفوف القوات النظامية والموالين فكانت كما يلي:

-النظاميون: 6 قتلى و 55 جريحا

- الجنود الاضافيون: 29 قتيلا و56 جريحا

- الموالون: 76 قتيلا و 145 جريحا

وختاما تعتبر معركة تازكزاوت حدثا بارزا في تاريخ االمغرب لنتائجها السياسية والاستراتيجية وبهذا الصدد كتب كيوم " تشكل تازكزاوت بنتائجها المباشرة وصداها البعيد أحد الاحداث الكبرى في تاريخ التهدئة بالمغرب".

المحور الرابع

الظهير البربري والحركة الوطنية (1930-1945)

يشكل ظهير 16 ماي 1930، أو ما اصطلح على تسميته بالظهير البربري، مرحلة سياسية جديدة في التاريخ المعاصر للمغرب لما أحدثه من تحولات في المشهد السياسي، وما نتج عنها من تغيرات في علاقة السكان بالسلطات الاستعمارية، وما أوقعه من شرخ في النظام القضائي المغربي.

شكل إصدار الظهير البربري البداية للتحرك السياسي للحركة الوطنية، التي اعتبرت الظهير تهديدا للإسلام وللوحدة الوطنية المغربية، وتناقضا صريحا مع ما ورد في الفصل الأول من معاهدة الحماية الذي ينص على حفظ " الوضعية الدينية وحرمة السلطان ومكانته المعتادة وتطبيق الدين الإسلامي، وصون المؤسسات الإسلامية خصوصا مؤسسات الأحباس، وضمان تنظيم مخزن شريف على أساس إصلاحي ".

حسب هذا البند، نصت معاهدة الحماية على الوحدة الترابية والدور الديني للسلطان، ولهذا اعتبر الظهير البربري تهديدا لوحدة المغاربة بتهديمه للوحدة التشريعية.

أدى صدور ظهير 16 ماي 1930، إلى حركة احتجاجية واسعة، سواء بالمغرب أو الخارج، وخاصة بدول المشرق العربي، وفوجئت سلطات الاستعمار بحجم الرد، واعتبر الظهير تقويضا لاختصاصات السلطان وتهديدا للوحدة الترابية للمغرب.

إلا أن صدور الظهير قبيل الانتهاء من اخضاع آخر جيوب المقاومة بالمناطق الجبلية كان خلاصة للأفكار الرئيسية الاجرائية للسياسة البربرية التي تم تبنيها منذ سنة 1912م. فموازاة مع عمليات الاحتلال (احتلال المناطق الجبلية)، والتعرف ميدانيا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والذهنية للسكان حددت أشكال التطبيق عن طريق تدوين الأعراف وتشريعها، وإنشاء المحاكم

العرفية بالمناطق الأمازيغية لإضفاء الصبغة القانونية الالزامية على الأحكام والعقود. مما أدى إلى حركة احتجاج واسعة.

1.السياســـــة البربريـــــة

منذ سنة 1912، جندت فرنسا مجموعة من المختصين و العسكريين لجمع معلومات عن المناطق الأمازيغية لرسم معالم السياسة التي ينبغي اتباعها مع السكان الأمازيغ الهادفة مسبقا إلى الفصل بين العرب والبربر .

ففي 16 يونيو 1914 أصدر الجينرال هنريس Henrys أوامره إلى العسكريين أثناء العمليات بمنطقة الأطلس المتوسط بعدم تغيير الوضع الاجتماعي وعدم المساس بالأعراف بعد خضوع القبائل وإعطائها شكلا جديدا يبعدها عن التقاليد الاسلامية .

في 7 يوليوز من نفس السنة بعث هنريس Henrys لليوطي تقريرا بعد احتلال خنيفرة يدعو فيه على المحافظة على العرف وتنقيته من الأشكال الاسلامية واعتباره الأساس للتنظيم الاداري والقضائي تحت مراقبة سلطات الاستعمار. ونص التقرير على جعل "الجماعة" مؤسسة قضائية تسهر على تطبيق العرف .

شكلا هذان التقريران الأساس لإصدار ظهير 11 شتنبر 1914 المكون من فصلين، والذي ينص على إدارة القبائل البربرية حسب قوانينها وأعرافها الخاصة تحت مراقبة السلطات ،وإصدار مراسيم من طرف الصدر الأعظم والكاتب العام للحكومة حسب الحاجة لإضفاء الشرعية على مختلف الاجراءات. وهكذا فإن ظهير 1914 تضمن المبادئ الأساسية للسياسة البربرية المستقبلية الهادفة إلى خلق تعارض بين الشرع والعرف.

لتدعيم هذه السياسة أنشأت لجنة الدراسات البربرية Comité d’études berbères التي ترأسها الكاتب العام للحكومة : Gaillard. ومن بين مرامي اللجنة، جمع المعلومات عن القبائل الأمازيغية، وخاصة توثيق الأعراف والتقاليد، لتصنيف القبائل: قبائل عرف أو قبائل شرع.

نص ظهير 11 شتنبر 1914 على تسيير القبائل حسب القوانين والأعراف المحلية الخاصة بها سواء المكتوبة على الأوراق أو الألواح أو الشفوية.

كان سكان الأطلس الكبير سيتعلمون كلمة عرف، في حين استعملت كلمة Izref من طرف ساكنة الأطلس المتوسط. وبما أن مصدر الأعراف ليس إلاهيا، فقد رأى المشرعون إمكانية توجيهها من الناحية القانونية لخدمة الأهداف السياسية للاستعمار ومن بينها جعل الأمازيغ قوة مناقضة وموازية للعرب، كتحسب مستقبلي، لتوظيف التناقض المصطنع والقابل للتطوير في حالة تعرض المصالح الفرنسية للتهديد. ولتدعيم السياسة البربرية تبنت الاقامة العامة سياسة تعليمية وحركة التبشير لخدمة نفس الأهداف.

إلا أن التمييز بين العرف والشرع، سواء تعلق الأمر بالقانون الجنائي أو القانون الخاص،لم يكن واضحا، لأن الأعراف كانت متأثرة بالتشريع الاسلامي، وكان المشرعون الاستعماريون على وعي تام بهذه الحقيقة، حيث أن القبائل لم تخل أبدا من الفقهاء والعلماء والزوايا الذين يمثلون الثقافة الاسلامية، بل إن السلطات الفرنسية وللحد من تأثير الاسلام و " تنقيته العرف من التأثير الاسلامي" حسب تعبير هنريس Henrys ، منعت تنقل العلماء والفقهاء بين القبائل الأمازيغية بدون رخصة. شكل هذا الإجراء أحد المطالب الأساسية للحركة الوطنية بعد صدور الظهير البربري.

وبعد تأسيس لجنة الدراسات البربرية : Comité d’étude bébéres، استخلص مختلف الدارسين الاندماج بين الشرع والعرف. وكتب Nehlil أحد الأعضاء البارزين للجنة : " إذا لم ينجح الاسلام إلى اليوم في القضاء على مؤسسة إزرف، فمن غير المقبول أن يهيمن عليها مع التراجع المستمر للعرف لصالح الشرع، مما سيؤدي في النهاية إلى اختفائه بحكم الدور الكبير الذي يلعبه المرابطون والشرفاء وشيوخ الزوايا ، وإجمالا جميع الشخصيات الدينية التي لها تأثير وحظوة لدى السكان الأمازيغ".

وأكد R.Montagne في دراسته على نفس التداخل، بل لاحظ عدم وجود تعارض وتناقض بين العرف والشرع، لأن القاضي يلجأ إلى العرف أحيانا لفض النزاعات، كما أن الجماعة تلجأ إلى الشرع.

نتيجة لهذا التداخل كلفت سلطات الاستعمار، مجموعة من الباحثين لحل الاشكالية واستخلص أحدهم استحالة تطبيق العرف بسوس لعدم تطابقه مع الشرع المنظم لحياة الأشخاص. والإمكانية الوحيدة هي تطبيق الأعراف المتعلقة ببعض الجرائم كالسرقة والقتل.

لانجاح السياسة البربرية وتطبيق الأعراف استعملت الجماعة كأداة للتطبيق، فالجماعة بطبيعة بنيتها، تعتبر الخلية الأساسية للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا ضرورة إخضاعها ومراقبتها من طرف السلطات. وموازاة مع تدعيم دور الجماعة قضائيا، قررت الإقامة العامة ولأهداف سياسية واضحة إنشاء جماعات قضائية . .Jamaa Judiciaire مع تحديد مهامها. ولهذا ينبغي التمييز بين الجماعات القضائية التي تم إنشاؤها سنة 1915 والجماعات التقليدية القديمة. ومنح لها الحق في تسيير قضاء القبائل والبث في مختلف القضايا. وكان يتم تعيين أعضائها من طرف السلطات.

خلال الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، لم تعرف هذه السياسة أي تطور. ومع انتهائها وإخضاع مجموعة من المناطق الجبلية تم تطوير هذه السياسة.

ففي إحدى رسائل اليوطي المؤرخة بتاريخ 10 يوليوز 1923 كتب ما يلي: " التقدم المستمر خلال السنوات الأخيرة بالأطلس المتوسط، وتصنيف عدد من القبائل ضمن قبائل العرف ذات الوضعية الخاصة حسب ظهير 11 شتنبر 1914، والتوسع المترتب بعد توسيع العمليات وتقدم القوات يفرض إعادة تنظيم القضاء البربري الذي شرع فيه سنة 1915" . وفي نفس الرسالة، قرر المقيم العام وضع سجلات رهن إشارة رؤساء المناطق ومنحهم الحرية في اختيار مقرات اشتغال الجماعة القضائية.

كانت كل جماعة، تتكون من رئيس وأعضاء يتم اختيارهم حسب معرفتهم وإلمامهم بالأعراف. وعرفت سنة 1924 تحولا خطيرا في السياسة البربرية بعد إنشاء مكتب الدراسات للمسائل البربرية بمديرية الشؤون الأهلية.

أحدث القضاء البربري بمجرد إجراءات إدارية. ونتيجة لهذا لم يكن للأحكام والعقود صفة قانونية أمام المحاكم. ولهذا اتخذ القرار لتسجيل الأحكام والعقود في سجلات خاصة لإضفاء الشرعية عليها. وفي 15 سبتمبر 1924 أصدرت الأوامر لتنفيذ الأحكام الصادرة عن الجماعة أي بعبارة أخرى، تحولت الجماعة القضائية إلى محكمة حقيقية يمكنها البث في القضايا المدنية و الجنائية التي كانت من اختصاص الأجهزة المخزنية، القاضي، الباشا والقائد، وعبر تقرير اللجنة المجتمعة يوم 8 أكتوبر 1924 عن النوايا الحققية لهذه الإجراءات و المتمثلة في :

- تقسيم النظام القضائي

- تدعيم العنصر البربري، لخلق قوة يمكن استعمالها مستقبلا.

- التفريق بين العرب والبربر .

وفي أواخر سنة 1929 تم إنشاء 81 جماعة قضائية وفي نفس الوقت استمرت عملية تصنيف القبائل إلى قبائل عرف وقبائل شرع، واستمرت هذه العملية إلى غاية سنة 1941 رغم الصعوبات الناجمة عن التداخل بين الشرع والعرف، مما طرح مجموعة من المشاكل.

فمثلا قبيلة كروان في منطقة مكناس، تم تقسيمها إلى قسمين كروان الشمال، الخاضعة للأحكام الشريعة، وكروان الجنوب الخاضعة للعرف. ونفس المشكل طرح بالنسبة لقبيلة آيت سادن قرب فاس، وقبيلة زمور، وقبائل أخرى كثيرة. لأن مختلف أنواع التعاملات بما فيها البيع والشراء، وكذا أهم جوانب الأحوال الشخصية كانت خاضعة للشرع الإسلامي. كما أن تطبيق العرف كان من شأنه عرقلة عمليات شراء الأراضي من طرف المعمرين.

ومع هذا التطور، وتعدد الأنظمة القضائية وما نجم عنه من مشاكل، ولتدعيم السياسة البربرية، تم تكوين لجنة لدراسة القضاء البربري يوم 7 دجنبر 1929 وكانت مهمتها الأساسية تتمثل في تحديد القواعد التنظيمية والقانونية للقضاء البربري لإضفاء الشرعية على أحكام الجماعات القضائية ،بواسطة ظهير. وبعد عدة مداولات تمت صياغة ظهير 16 ماي 1930 الذي شكلت بموجبه المحاكم العرفية في أغلبية المناطق الأمازيغية، بل بدأت السلطات في تحويل العرف إلى قانون إلزامي ومرجعية المحاكم.

بموجب ظهير 16 ماي 1930 تم إنشاء المحاكم العرفية بمختلف المناطق الأمازيغية. ومن بين هذه المحاكم ، محكمة أغبالة، أزيلال، تيلوكيت، القصيبة...الخ. وحسب مرسوم 16 أبريل 1928، فقد صنفت عددا من القبائل الأمازيغية المشرفة على تادلا ضمن قبائل العرف. من بينها آيت عطا نومالو، وآيت بوزيد وآيت سخمان وآيت اسري وآيت مساض...اي بعبارة أخرى مجموع قبائل الأطلس المتوسط والكبير.

وحسب بعض الوثائق التي تم الاطلاع عليها، فقد كان يتم تدوين الأعراف في سجلات خاصة من طرف هيئة قضائية مكونة من :

-رئيس الدائرة .

-النائب .

-الحكام الرسميون.

-الحكام الملحقون.

-القائد والشيوخ والأعيان .

وبعد الإشارة إلى مضمون العرف الخاص بإحدى القضايا، يتم التداول لتغييره أو إلغائه أو إدخال إضافات. وحسب الأعراف، التي تم تدوينها لا يوجد حكم بالإعدام، وغالبا ما يفرض العرف

على القاتل أداء دية أو مصادرة أملاكه مع نفيه من القبيلة، وكذلك الشأن بالنسبة لحبس الأشخاص.

يظهر من خلال مختلف الأعراف، وجود مسؤولية جماعية خاصة فيما يتعلق بالاستغلال الزراعي والرعي واستعمال المياه، عصب الحياة بالنسبة لمجموع القبائل وأساس ثروتها .

ولإظهار طبيعة التشريع العرفي، نورد مثالا يتعلق بالإرث. في معظم القبائل الأمازيغية وحتى في القبائل العربية وعكس الشريعة الاسلامية، فإن المرأة تمنع من الارث، إلا أن هذا الاجراء لم يقتصر على القبائل الأمازيغية، بل كانت ممارسة جد شائعة وسط قبائل لضرورة المحافظة على ممتلكات العائلة والقبيلة وعدم انتقالها للأجانب.

2. ردود الفعل

أدت هذه السياسة، التي ابتدأت منذ سنة 1912، وتوجت بإصدار ظهير سنة 1930 وما رافقه من إجراءات تطبيقية بتشريع العرف وإنشاء المحاكم، إلى موجة عارمة من الاحتجاجات وأحدثت تحولا سياسيا في الساحة المغربية، فما هي طبيعة ردود الأفعال؟

وقع أول احتجاج شعبي ضد السياسة البربرية وإصدار ظهير 16 ماي 1930 يوم 20 يونيو 1930، والذي تزعمه عبد اللطيف الصبيحي الذي كان يعمل مترجما بعد توصله بنسخة من الظهير. واعتبر الظهير منذ الوهلة الأولى تقسيما بين العرب والبربر وتهديدا لوحدة العقيدة وللوحدة الترابية، بل إن الظهير اعتبر كارثة. فتجمع السكان في المساجد في مختلف أنحاء المغرب لقراءة وترديد اللطيف. ولعبت المساجد دورا رئيسيا في توعية السكان بخطورة المشروع. إلا أن السلطات الاستعمارية تحركت يوم 13 غشت فمنعت قراءة اللطيف.

في نفس الوقت كونت لجنة بفاس للتفاوض، وتم الاتفاق على استقبال اللجنة من طرف السلطان بالرباط. وهذا اعتراف ضمني بالحركة الوطنية من طرف سلطات الحماية والحكومة .

وكانت اللجنة مكونة من :

-حمزة الطاهري .

-محمد حسن الوزاني

-علال الفاسي .

-أحمد بوعياد .

-حسن بوعياد .

-العربي بوعياد .

-عبد القادر التازي .

-محمد الدويري .

-إدريس بن عبد الرحمان برادة .

-أحمد مكوار .

وتمثلت مطالب اللجنة فيما يلي :

- **احترام اختصاصات السلطان، وتدعيم سلطاته بمنح سلطة حقيقية لموظفي المخزن: قضاة،قواد ، باشواة ومحتسبون وضمان استقلاليتهم وتبعيتهم للحكومة.**

- **إصدار ظهير من طرف السلطان ينص على خضوع القرى والمدن للمحاكم الشرعية**

.

- تنظيم المحاكم وإصلاحها.

- توحيد البرامج التعليمية.

- احترام اللغة العربية وجعلها الأساس في الإدارة والتعليم .

- إيقاف نشاط البعثات التبشيرية ودعمها المالي ،ومنع الرهبان من الإشراف على المدارس.

- السماح للفقهاء والعلماء بالتنقل بحرية .

- اعتبار مجموع المغاربة خاضعين للشرع.

- إطلاق سراح السجناء وعودة المنفيين.

ولم تتم الاستجابة لهذه المطالب واستأنف الاحتجاج بقراءة اللطيف وألقى القبض على بعض زعماء الحركة الوطنية وتم نفي البعض الآخر.

على إثر هذه الأحداث، نظمت حملة في الصحافة العربية والفرنسية رغم الحذر والحملات المضادة. فالظهير البربري أدى إلى تحريك مشاعر السكان، وكان نقطة الانطلاقة للحركة الوطنية. وقامت هذه الانطلاقة على ثلاثة عناصر رئيسية :

- ظهور نشاط سياسي وسط الشباب المغربي المتشبع بالثقافة الجديدة.

- اعتماد الرموز الدينية في مواجهة المحتل لتأكيد الهوية ولرفض سياسة التفرقة.

- توسيع النشاط السياسي بمشاركة واسعة للسكان.

وبما أن الفصل الأول من معاهدة الحماية ينص على احترام اختصاصات السلطان ووحدة المغرب، فقد اعتبر إصدار ظهير 16 ماي، تناقضا لما ورد في معاهدة الحماية لتكسير الوحدة

التشريعية، ومحاولة ربط القبائل الأمازيغية بفرنسا عن طريق استعمال الفرنسية في التعليم . وأدت حركة الاحتجاجات إلى تدعيم التلاحم بين المغاربة بمختلف انتماءاتهم الاجتماعية والثقافية وخلق روابط متينة بل عضوية بين السلطان والزعماء السياسيين.

انطلاقا من هذا التاريخ، أصبحت الحركة الوطنية لا تدافع فقط عن الهوية، ولكن عن المجتمع في مختلف الميادين السياسية والإدارية والقانونية والاقتصادية، حيث وجهت انتقادات عنيفة للسياسة الاستعمارية في مختلف الميادين .

فالظهيرالبربري والسياسة المتبعة من طرف فرنسا في هذا المجال، كانت من بين الأسباب الرئيسية لظهور الحركة الوطنية وتطورها، وبلورة مشروعها السياسي، والذي ظهر جليا وبوضوح في وثيقة المطالبة بالاستقلال يوم 11 يناير 1944.

ورغم كل هذه التطورات، فقد استمرت السياسة البربرية واستمرت المحاكم العرفية في الاشتغال إلى غاية الحصول على الاستقلال، وكان أول إجراء قام به جلالة المرحوم السلطان محمد الخامس، إلغاء التشريع العرفي والمحاكم العرفية.

تمثل السياسة البربرية إحدى ثوابت السياسة الاستعمارية، وهي التفرقة بين السكان على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والتشريعية واللغوية والاثنية. ومن بين العناصر التي تقوم عليها هذه السياسة، الاستقطاب لبث التفرقة عن طريق التهديد والاستعمال الوحشي للآلة العسكرية، والحصار والرشاوى وشراء الدمم، وخلق مصالح مشتركة لإحداث تصدع في الجبهة.